جـــامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتّجارية وعلوم التّسيير

قسـم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة : علوم تجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

أثر سياسات سعر الصرف على ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

قيمت وأجيزت بتاريخ //2021

من إعداد الطالبة :

– حفصة بن سلمة

إشراف الدكتور:

– سليمان دحو

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
شنيني حسين	أستاذ	جامعة غرداية	رئيسا
دحو سليمان	أستاذ	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
أويابة صالح	أستاذ محضر "أ"	جامعة غرداية	مناقشا

السنة الجامعية: 2021-2022م

الإهداء

الى الوالدين الكريمين برا بهما واعترافا لجميلهما ووفاءا لعطائهما حفظهما الله وأطل في عمرهما وجزاهما خيرا عني

الى أفراد أسرتي إخوتي وأخواتي الى كل الأهل والاقارب

الى صديقتي واختي سموونه وحمودي وصديقات الدراسة سرين وعيشه وفوفه ونسيمه وصفصوفه وذهيبة وسيرين كوندا وحنان وايمان والى آية ومرفوعة والى استاد الفاضل بوعامر بوحفص وعبد القادر ويحي وفتحي والزاوي محمد سيد الشيخ وطواهير مزي

والى مدني وابراهيم والزميل عبد الرحمان

والى كل من ساعدني في هذا العمل ولو بابتسامة

الى كل من أحبني وأحببته

مالية وتجارة دولية

الى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي

كلمة شكر وعرفان

"كن عالما .. فإن لم تستطع فكن متعلما ، فإن لم تستطع فأحب العلماء ،فإن لم تستطع فلا تبغضهم"

قبل أن نمضي نقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة ...

إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة ...

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل وكل من ساعدنا على إتمام هذا البحث وقدم لنا العون ومد لنا يد المساعدة وزودنا بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا البحث ونخص بالذكر الأساتذة:

الأستاذ :الدكتور دحو سيلمان

وإلى من زرعوا التفاؤل في دربنا وقدموا لنا المساعدات والتسهيلات والأفكار والمعلومات، ربما دون يشعروا بدورهم بذلك فلهم منا كل الشكر،

والى كل من كانوا عونا لنا في بحثنا هذا ونورا يضيء الظلمة التي كانت تقف أحيانا في طريقنا

الملخص:

كان الهدف من دراسة هذا الموضوع الاطلاع على مدى اهتمام الدولة الجزائرية بترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وتسليط الضوء على الدور الذي يلعبه سعر الصرف على الصادرات خاصة الصادرات غير النفطية وكذا الوقوف على الصعوبات والمعوقات التي تواجهها الدولة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات وخاصة في توازن سعر الصرف من خلال التساؤل مامدى تأثير سعر الصرف على ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ؟

من اجل تحقيق اهداف الدراسة فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام النموذج القياسي

- تشير النتائج القياسية إلى عدم وجود علاقة في الاجل الطويل بين سعر الصرف والصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) أشارت النتائج القياسية إلى وجود علاقة طردية في الأجل الطويل بين الاستثمار المحلي والصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)،

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، الصادرات خارج المحروقات، تقلبات سعر الصرف، تنوع الصادرات،

Résume :

L’étude de ce sujet est de voir l’étendue de l’intérêt de l’État algérien à promouvoir les exportations hors secteur des hydrocarbures, et de mettre en lumière le rôle que joue le taux de change sur les exportations, les exportations privées hors pétrole.

Et quelques-unes des difficultés auxquelles elle est confrontée pour promouvoir les exportations en dehors du secteur des hydrocarbures.

Pour réaliser l'étude, nous nous sommes appuyés sur la méthode analytique descriptive utilisant le kidré période (1990-2020), période (1990-2020)),

Mots clés : taux de change, exportations hors hydrocarbures, v • fluctuations du taux de change, diversification des exportations,

.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الإهداء	III
كلمة شكر	IV
الملخص	VI
قائمة المحتويات	VII
قائمة الجداول	XI
قائمة الأشكال	XII
مقدمة	أ-ج
الفصل الاول: الادبيات النظرية والدراسات السابقة	
تمهيد	**6**
المبحث الاول: الادبيات النظرية للدراسة	**7**
المطلب الاول: ماهية سعر الصرف	**7**
الفرع الاول: تعريف سعر الصرف واهميته	7
الفرع الثاني: اهداف وخصائص سعر الصرف	8
الفرع الثالث	10
المطلب الثاني: واقع الصادرات خارج قطاع المحروقات	**12**
الفرع الاول: تعريف التصدير وأهميته	16
الفرع الثاني: اهداف التصدير ودوافعه	15
الفرع الثالث: انواع التصدير وطرقه	16
الفرع الرابع: اجراءات ترقية صادرات خارج قطاع المحروقات	18
المطلب الثالث: اثر تقلبات سعر الصرف على حركة الصادرات خارج قطاع المحروقات	**19**
الفرع الاول: الاطار النظري للسعر الصرف الفعلي الحقيقي	**19**

الفرع الثاني: الاطار النظري للصادرات خارج قطاع المحروقات	20
الفرع الثالث: العلاقة بين سعر الصرف والصادرات خارج المحروقات	**20**
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	21
المطلب الأول: الدراسات المحلية	21
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية	25
المطلب الثالث: التعقيب على الدراسات السابقة	26
الفرع الاول: مجالات الاستفادة من الدراسات السابقة	26
الفرع الثاني: اوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	26
خلاصة	28
الفصل الثاني:	
تمهيد	30
المبحث الاول : واقع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر	31
المطلب الأول: واقع سعر صرف في الجزائر	31
المطلب الثاني: تطور سعر الصرف في الجزائر	32
المطلب الثالث: تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر	34
المبحث الثاني: الطريقة والأدوات	35
المطلب الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة والاختبارات المستخدمة.	35
المطلب الثاني: تقدير وتحليل النتائج:	36

خاتمة	53
قائمة المصادر والمراجع	56
الملاحق	61

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الجداول

اسم الجدول	الصفحة
الجدول رقم (01): جدول يبين اختبار فيليب بيرون:	41
الجدول رقم (02): جدول يبين ديكي فولر الموسع:	42
الجدول رقم (03): يبين أسلوب اختبار الحدود (F-Bounds Test):	44
الجدول رقم (04): يبين اختبار مضاعف لاغرانج:	44
الجدول رقم (05): يبين احتمالية اختبار (Heteroskedasticity Test: ARCH)**:**	45
الجدول رقم (07): يبين نتائج اختبار Ramsey RESET Test:	47
الجدول رقم (08): يبين اختبار معامل تصحيح الخطأ Error Correction Regression:	48
الجدول رقم (09): يبين مدى تفسير وتأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع:	49
الجدول رقم (10): جدول يبين احتماليات المتغيرات في الاجل الطويل	50

قائمة الأشكال

العنوان	الصفحة
الشكل رقم (01): منحنى بياني يبين تطور سعر الصرف في الجزائر خلال فترة الدراسة	32
الشكل رقم (02): منحنى بياني يبين تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال فترة الدراسة	34
الشكل رقم (03): شكل بياني يبين قيمة احتمالية (Jarque-Bera) وقيمة اختبار (Jarque & Bera):	39
الشكل رقم (05): منحنى بياني يبين اختبار (CUSUM)	46
الشكل رقم (06): منحنى بياني يبين اختبار (CUSUM Of Squares)	46

مقدمـــــة

توطئة

يعتبر سعر الصرف حلقة ربط بين الاقتصاديات الد ولية ومقياسا هاما لحجم التبادلات، بالإضافة إلى أنه يعتبر أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي تستخدمها الدولة لتحقيق النمو والتوازن الاقتصادي، من خلال تأثيره على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية وبالأخص الصادرات بمختلف أشكالها التي تعد من أكثر المقاييس شيوعا واستخداما لقياس الأداء الاقتصادي (مستوى النشاط الاقتصادي في المجتمع)، ومقدرة الاقتصاد على إنتاج مختلف السلع والخدمات، فهو يعبر عن القيمة السوقية الاجمالية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال سنة.

وفي هذا السياق، سعت الجزائر كغيرها من الدول إلى انتهاج سياسات أسعار الصرف الهادفة إلى تحقيق النمو والتوازن الاقتصادي في ظل هيمنة قطاع المحروقات على الصادرات في الجزائر

على ضوء التقلبات والأزمات النفطية والتذبذب المستمر في أسعار المحروقات وأثر ذلك على استقرار أسعار الصرف ، قامت بعدة اصلاحات في هذا المجال من أجل الحد من هيمنة قطاع المحروقات على صادراتها وحماية سعر الصرف ، ومن بين اهم الخطوات التي اخذت اهتماما كبيرا هو تويع الصادرات خارج قطاع المحروقات ومن أجل دراسة مدى تأثير أسعار الصرف على تلك الصادرات قمنا بطرح الاشكالية التالية:

.إشكالية الدراسة

ما مدى تأثير سعر الصرف على ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية، الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي اهم النظريات المفسرة لسعر الصرف؟

- هل هناك علاقة تربط بين سعر الصرف ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر؟

-ما هو أثر سعر الصرف على شكل تركيبة الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر؟

-الى أي مدى يمكن أن يساهم توزان سعر الصرف على ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات؟

فرضيات الدراسة

وعلى ضوء الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية، قمنا صياغة الفرضيات:

- توجد العديد من النظريات المفسرة لسعر الصرف
- يعتبر سعر الصرف المحرك الأساسي لتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات

- يكون تأثر سعر الصرف كبيرا على تركيبة الصادرات خارج قطاع المحروقات
- يساهم توازن سعر الصرف في ترقيه الصادرات خارج قطاع المحروقات

ثالثا: اهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من خلال أهمية الموضوع الذي ندرسه حيث ان سعر الصرف له دورا هاما اقتصاد أي دولة وقد شغل موضوع سعر الصرف وتنويع الصادرات اهتمام الباحثين خلال العقود الثالثة الأخيرة، والدور الفعال الذي لعبه في تحقيق تنوع الصادرات بصفة عامة.

-التعرف على مدى ضرورة الاهتمام تنويع الصادرات الغير نفطية .وأهمية ذلك للاقتصاد الوطني

-قلة الدراسات التي تطرقت إلى موضوع سياسات سعر الصرف وخاصة تلك علاقة ودور سياسات سعر الصرف على تنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

رابعا: أهداف الدراسة:

وقد لقد كان لنا من خلال دراسة هذا الموضوع مجموعة من الاهداف التي نسعى للوصول إليها منها ما يلي:

-الاطلاع على مدى اهتمام الدولة الجزائرية بترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات .

-تسليط الضوء على الدور الذي يلعبه سعر الصرف على الصادرات خاصة الصادرات غير النفطية

-الوقوف على الصعوبات والمعوقات التي تواجهها الدولة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات وخاصة في توازن سعر الصرف

أسباب اختيار الموضوع

يمكن تقسم الاسباب التي دفعتنا الى اخيار هذا الموضوع ودراسته الى اسباب ذاتية واسباب موضوعية.

- **أسباب ذاتية:**
  - الرغبة الشخصية في التعرف على كل ما يتعلق بجوانب الموضوع.
  - تماشي الموضوع المختار مع تخصص دراستنا "
  - محاولة معرفة الكيفية التي يؤثر بها سعر الصرف على ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات
- **أسباب موضوعية:**
  - تسليط الضوء على ضرورة الاهتمام بتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات
  - التنبيه على الدور الذي يلعبه سعر الصرف في ترقية وتنويع الصادرات

خامسا: حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

-**الحدود المكانية:** اقتصر تطبيق الدراسة الميدانية على الجزائر

-**الحدود الزمانية:** انطلقت الدراسة من بداية سنة 1990الى سنة 2020 أي خلال فترة 30سنة

المنهج المستخدم في الدراسة :

من اجل تحقيق اهداف الدراسة فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري في هذه الدراسة أما في الشق الميداني من الدراسة، فقد اعتمدنا المنهج التحليلي باستخدام النموذج القياسي من خلال استخدام مجموع من ادوات البحث العلمي وخاصة برامج برنامج EViews12

تقسيمات البحث:

لقد قسمنا دراستنا هذه الى مقدمة وخاتمة وفصلين الفصل الاول هو عبرة عن جانب نظري بعنوان أدبيات الدراسة والدراسات السابقة ويضم بدوره مبحثين الاول تحدثنا فيه عن ماهية سعر الصرف، واطار معرفي حول تنويع وترقية

الصادرات خارج قطاع المحروقات أما المبحث الثاني فقد تحدثنا فيه عن لدراسات السابقة العربية والاجنبية ومقارنتها بدراستنا الحالية.

أما الفصل الثاني وهو الجانب التطبيقي فقد تناولنا فيه في المبحث الأول واقع سعر الصرف في الجزائر أما المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه بالتحليل لإجراءات الدراسة ونتائجها وتحليل تلك النتائج

سادسا: صعوبات الدراسة

من الطبيعي أن تواجه أي بحث علمي صعوبات، وبالنسبة للصعوبات التي واجهت هذا البحث نذكر منها:

1-طول الفترة المدروسة والمقدرة بثلاثة عقود .

2-صعوبة تطبيق الطريقة الإحصائية.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للدراسة والدراسات السابقة

تمهيد:

شهدت بيئة الأعمال في السنوات الأخيرة تحولات هامة ومتنوعة أدت إلى اتساع نطاق الأعمال وتحويلها من الاقليمية إلى العالمية.

فالتصدير خارج المحروقات يعتبر كقوة محركة ومفعلة للنمو الاقتصادي وهذا ما بينته العديد من الدراسات التي أوضحت العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر خاصة مع انخفاض في أسعار المحروقات.، كما يعد التصدير إحدى دعائم النهضة الاقتصادية لمعظم الدول الناشئة في العقود الماضية وفي مقدمتها دول جنوب وشرق آسيا لما له من دور حيوي في زيادة الانتاج الوطني، التشغيل، توفير النقد الأجنبي وتحسين رصيد ميزان المدفوعات، كما تكتسي طريقة تحديد العملة بتبني سياسة سعر صرف تستهدف المحافظة على سعر الصرف الحقيقي التنافسي والمستقر المحفز للتصدير والاستثمار في قطاع السلع القابل للاتجار أحد مفاتيح نجاح التصدير في تلك الدول.

المبحث الاول: الادبيات النظرية للدراسة

من هذا المبحث سنتطرق الى سعر الصرف من حيث التعريف والاهمية والأهداف وكذا الخصائص كما سنتطرق الى الصادرات خارج المحروقات والعلاقة بينهما كما يلي:

المطلب الاول: ماهية سعر الصرف

الفرع الاول: تعريف سعر الصرف واهميته

1- تعريف سعر الصرف:

يعرف سعر الصرف على انه نسبة التبادل بين وحدة النقد الأجنبية ووحدة النقدية الوطنية.[1]

كما يعرف بأنه ذلك المعدل الذي يتم على أساسه تبادل عملة دولة ما ببقية عملات دول العالم.[2]

يعرف سعر الصرف بأنه: النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني أو هو ما يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول على وحدة أو عدد معين من وحدات النقد الأجنبي.[3]

سعر الصرف هو: عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الإقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات.[4]

يعرف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية[5]

كما يمكن أن نعرفه بطريقة عكسية على أنه "عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة من العملة المحلية[6]

2-أهمية سعر الصرف:

تبرز أهمية سعر الصرف من خلال مساهمته في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية و التي تتمثل في التوازن الاقتصادي الداخلي و الخارجي، إذ يتمثل التوازن الداخلي في استقرار الأسعار المحلية، إلى جانب تحقيق مستوى من النمو الاقتصادي ، في حين يتمثل التوازن الخارجي في توازن ميزان المدفوعات والذي يظهر في مختلف المبادلات التجارية للدولة. إن دراسة سعر الصرف تهدف إلى البحث عن الوسائل و الإجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى

---

[1] محمد كمال الحمزاوي، سعر الصرف الاجنبي، منشاة المعارف، الاسكندرية، مصر، 2004، ص17.

[2] لحلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة الحسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2012، ص120.

[3] شمعون شمعون – البورصة (بورصة الجزائر)، دار الأطلس للنشر والتوزيع 1994 ص 139، ص

[4] عبد المجيد قدي- المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية– ديوان المطبوعات الجامعية.الجزائر. 2004/2003 ص 103

[5] BENASSY. A) (, " comment se fixent les Taux de changes : un bilan " economie et prévision N° 1993 107, P37-58

[6] Philippe avoyo et autres) , "finance appliquée" paris dunod, P 53.

تحقيق الاستقرار سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية[1]، كما له دور هام في النشاطات الإقتصادية الخارجية لأي دولة، سواء كان ذلك نشاطا تجاريا أو استثماريا، فهو أداة وصل بين البلد المحلي والعالم الخارجي في المجال الاقتصادي إضافة إلى أن سعر الصرف يستخدم كمؤشر يقيس تنافسية البلد.

الفرع الثاني: اهداف وخصائص سعر الصرف

1-أهداف سعر الصرف:

- ✓ **مقاومة التضخم:** يؤدي تحسين(رفع) سعر الصرف إلى انخفاض مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، وعلى المدى القصير يكون الانخفاض في تكاليف الاستيراد له أثر إيجابي في انخفاض مستوى التضخم المستورد .
- ✓ **تخصيص الموارد:** يؤدي سعر الصرف الحقيقي إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية الموجهة إلى التصدير، وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابل للتصدير.
- ✓ **توزيع الدخول:** يؤدي سعر الصرف دورا مهما في توزيع الدخل بين الفئات أو القطاعات المحلية العاملة المختلفة.
- ✓ **تنمية الصناعات المحلية:** يمكن للبنك المركزي تخفيض سعر الصرف من أجل تشجيع الصناعات الوطنية، مما يشجع الصادرات ،كما أن تخفيض العملة من قبل البنك المركزي يحمي السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات.[2]

2-خصائص سعر الصرف:

1-التحكم او الموازنة (arbitrage):

إن سعر عملة معينة مقارنة بعملة أخرى تتغير بشكل مستمر في اليوم وفي مختلف المراكز المالية الدولية، وقد يؤدي هذا التغير إلى ظهور أسعار مختلفة لعملة ما مقارنة بعملة أخرى في مراكز مالية مختلفة. إن هذا الاختلاف في الأسعار يدفع وكلاء الصرف إلى القيام بعمليات التحكم D'arbitrage Operations ما بين الأسعار في مختلف المراكز المالية ثم المبادرة بالشراء في المركز المالي حيث سعر العملة منخفضا واعادة البيع في المركز المالي حيث سعر العملة مرتفعا. واذا كانت الأسعار هي نفسها في مركزين ماليين فلا معنى لعملية التحكيم، ولن يكون هناك أي

[1] عبد الحق بوعتروس، **أثر تغير سعر الصرف على ألسعار المحلية**، مجلة العلوم إلنسانية، العدد9 ،جامعة قسنطينة، الجزائر،2000، ص10.

[2] وليد عبد اللطيف النصف، **أهداف سعر الصرف**، جريدة القبس، يومية،العدد14311،نشر في 18/أوت/2011 .

بيع أو شراء للاستفادة من فرق السعر، ولكي لعملية التحكيم معنى يكفي أن يكون سعر البيع في أحد المراكز المالية أكبر من سعر الشراء في مركز مالي آخر.

02- المضاربة: (Speculation :

يقصد بها التعاقد على شراع عملة أجنبية بسعر معين وبيعها في موعد أجل بسعر أعلى بناءا على التوقعات، وبالتالي فإنه من المحتمل أن يتعرض المضارب إلى الخسارة الناشئة عن الفرق في سعر الصرف تلك العملة بين فترتين متباعدتين. المضارب يكون مقبلا و باحثا عن مخاطر الصرف على أمل الحصول على الربح.[1]

3- التغطية (Hedging:

التغطية تتم عن طريق اللجوء

TCR: سعر الصرف الحقيقي يعكس الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية.

P: مستوى الأسعار في البلد المحلي.

*P: مستوى الأسعار في البلد الأجنبي.

TCN: سعر الصرف الإسمي.

فكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للبلد المحلي، لأن سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية مقابل العملة الأجنبية يعكس الفرق بين القوة الشرائية في البلد الأجنبي و البلد المحلي.

ثانيا: اسعار الصرف الفعلية

- **سعر الصرف الفعليTaux De Change Effectif Reél**

يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، أي أن سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية.[2]وينقسم بدوره إلى:

أ. **سعر الصرف الفعلي الاسمي Taux De Change Nominal** : يعبر سعر الصرف الفعلي الإسمي على العلاقة الكلية الناشئة بين سعر الصرف الفعلي لعملة محلية معبرا عنها بالقيمة المجمعة لسلة عملات أجنبية أخرى في فترة زمنية ما، و هو يدل على مدى تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات، و كذا تفسير تغير القيمة الإسمية لسلة ثابتة من العملات نتيجة لتحركات سعر الصرف الإسمي.[3]

---

[1] .عرفان تقي الحسني، **التمويل الدولي** "دار مجدلاوي للنشر – الطبعة الثانية – عمان الأردن 2002، ص 184

[2] J. Zambujal-Oliveira Miguel Faria e Castro, Mapping a country's competitive position: a real exchange rate approach, Studies in Economics and Finance, Vol. 28 Iss 3,2011 ,p234

[3] عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي ، **سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية(نظرية و تطبيقات)**،دار صفاء للنشر التوزيع،الأردن،2011، ص 29.

ب. سعر الصرف الفعلي الحقيقي Taux De Change Effectif :

هو سعر اسمي لانه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، و حتى يصبح هذا المؤشر ذو دلالة ملائمة من أجل قياس تنافسية البلد تجاه الخارج لابد أن يخضع هذا المعدل إلى التصحيح من خلال إزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية.[1] أو هو سعر صرف فعلي إسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، معدلا بالفرق المرجح للأسعار الأجنبية و المحلية، و يعتبر هذا المؤشر ذو دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج.[2]

سعر الصرف التوازني:

هو سعر الصرف الذي يتسق مع التوازن الكلي كونه يمثل التوازن المستديم لميزان المدفوعات، هو سعر الصرف الذي يتناسق مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني يمثل توازن مستديم الميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي وبالتالي هو سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلة إذن يقصد بسعر الصرف المتوازن ذلك السعر الذي تحدده قوة العرض والطلب عندما يحدث التساوي التام بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من إحدى المعاملات بصرف النظر عن أثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادية[3].

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

يتأثر سعر الصرف بعدة عوامل اقتصادية إذ أن سعر الصرف ما هو إلا مؤثر يستجيب بقوة للمؤثرات الاقتصادية الكلية وبدرجة أقل لغيرها وعلى أساس هذا سيتم تقسيم هذه العوامل إلى عوامل اقتصادية وعوامل غير اقتصادية.[4]

1. **العوامل الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف:** هناك عدة عوامل اقتصادية تؤثر في تحديد سعر الصرف نذكر منها ما يلي:

أ. التغير في قيمة الصادرات و الواردات: فعندما ترتفع قيمة الصادرات نسبة إلى الواردات ستتجه قيمة العملة للارتفاع نتيجة لتزايد طلب الأجانب على هذه العملة و سيحصل ذلك على تشجيع الاستيراد من الخارج مما

[1] نفس المرجع اعلاه، ص32

[2] لحلو موسى بوخاري ، مرجع سبق ذكره ، ص : 120

[3] هجيرة عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص 34.

[4] سامي عفيفي قاسم، **دراسات في الاقتصاد الدولي والتجاري الدولية، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق**، الكتاب الثاني، الدار المصرية اللبنانية، 2005، ص 207.

يؤدي إلى عودة حالة التوازن إلى سعر الصرف.[1]

ب. ناتج حساب العمليات الرأسمالية في ميزان المدفوعات: ويقصد بها مقدار الاستثمارات التي تدخل إلى الدولة أو تخرج فانتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى يزيد من حجم الطلب على عملة الدولة التي انتقلت إليها رؤوس الأموال.[2]

ت. كمية النقود: إن الإفراط في الإصدار النقدي و تزايد كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار و بالتالي جعل سلع الدولة المعنية أقل قدرة على منافسة سلع الدول الأخرى مما يتسبب في زيادة الواردات و انخفاض الصادرات و يقابل ذلك زيادة في طلب على عملات تلك الدول و انخفاض في الطلب على العملة المحلية مما ينتج عنه ارتفاع في أسعار العملات الأجنبية و هذا قد يكون مفيدا للاقتصاد المحلي حيث انخفاض سعر الصرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية يشجع الصادرات و بالتالي تحسن رصيد الميزان التجاري.[3]

ث. أسعار الفائدة: و هنا يمكن التمييز بين التغيير في أسعار الفائدة المحلية و التغيير في أسعار الفائدة الأجنبية، حيث أن الزيادة في أسعار الفائدة المحلية سوف تجذب رؤوس الأموال الأجنبية مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة في سوق الصرف الأجنبي، أما ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج ستعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية و يحدث عكس ذلك في حالة انخفاض أسعار الفائدة.[4]

ج. سعر الخصم: يؤثر سعر الخصم على سعر الصرف عن طريق تأثيره على سعر الفائدة إذ أن زيادة سعر الخصم تؤدي إلى زيادة سعر الفائدة الأمر الذي يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية داخل الدولة ويؤدي ذلك إلى زيادة طلب الأجانب على عملة الدولة ومن ثم ارتفاع سعر الصرف لهذه العملة، ويحدث العكس في حالة انخفاض سعر الخصم وسعر الصرف على عكس سعر الفائدة المدين الذي تحصل عليه مقابل الإقراض وهو ما يعني ارتفاع تكاليف الإنتاج والصادرات وانخفاض الطلب عليها ومن ثم انخفاض طلب الأجانب على العملة المحلية أي انخفاض سعر الصرف.[5]

---

[1] علي سعد محمد داود، **الإدارة المالية الدولية**، دار التعلم الجامعية، الإسكندرية، 2011، ص 263.

[2] لحلو موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص 126.

[3] علي سعد محمد داود، مرجع سبق ذكره، ص264

[4] حمدي عبد العظيم، **الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة**، دار زهراء الشرق، القاهرة، 1998، ص 52

[5] علي سعد محمد داود، مرجع سبق ذكره، ص263.

د. الدخل: ويمكن ذلك عن طريق التغيرات في مستويات الدخول المحلية ومستويات الدخول الاجنبية.[1]

2- العوامل غير الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف: هناك عوامل أخرى غير اقتصادية تؤثر في أسعار الصرف يمكن إجمالها بالآتي: الاضطرابات والحروب؛ الإشاعات والأخبار؛ خبرة المتعاملين واوضاعهم.

المطلب الثاني: واقع الصادرات خارج قطاع المحروقات

الفرع الاول: تعريف التصدير وأهميته

1-تعريف التصدير:

يعرف التصدير بأنه" تلك العمليات التي تتعلق بالسلع والخدمات التي يؤديها بصفة نهائية المقيمون والغير المقيمين في البلد"[2]

كما يعرف التصدير بأنه" هو الأسلوب الأكثر انتشارا من التجارة العالمية، ويعتبر أسلوبا مرنا وسهل الاستخدام والتصدير لا يحتاج إلى استثمارات مالية كبيرة وبأقل ما يمكن من الموارد البشرية المتاحة "[3]

ويقصد به ايضا عملية بيع في الخارج جزءا من الإنتاج سلعا كانت أو خدمات المجموعة اقتصادية ما (منطقة معينة او بلد)

ويعتبر هذا النشاط الاقتصادي والتجاري مهم للغاية، وهو على وجه الخصوص وسيلة حاسمة للحصول على العملات الأجنبية، والتي تعد العملات الأجنبية من وسائل التدخل الاقتصادي والمالي في الأسواق الخارجية (على سبيل المثال للتجهيز أواقتناء السلع الأساسية). وعلاوة على ذلك، يمكن للصادرات تحفيز الاقتصاد من خلال تشجيع العمل من بلد إلى آخر، وضمان استدامة أعمالها في سياق العولمة، مرتبط بقوة إلى مواقعها في السوق العالمية (حصة السوق على مستوى العالم).

"هي تلك العمليات إلي تتعلق بالسلع والخدمات التي يؤديها بصفة نهائية المقيمون والغير المقيمين في البلد.[4]

وبصيغة أخرى تمثل الصادرات انفتاحا أجنبيا على السلع والخدمات المنتجة داخل البلد الأمر الذي يؤدي إلى الزيادة في دخل البلاد ولذا تصنف الصادرات ضمن عوامل الإضافة أي التي تضيف قوة جديدة إلى تيار الإنفاق الكلي. عن طريق اثر المضاعف"[5]

---

[20] عبد العزيز يرنه، **تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر، خلال فترة 1999-2014**، مذكرة ماستر، تخصص تجارة ومالية دولية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015-2016، ص ص 17-18.

[2] فريد النجار ، التصدير المعاصر والتحالفات الإستراتيجية ، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2008 ، ص 15

[3] جعفر عبد الله موسى إدريس ، **الإدارة الإستراتيجية** ، دار ناشرون ومكتبات خوارزم العلمية ، الطبعة الأولى ، 2013 ، ص، 226

[4] KADA AKACEM, **comptabilities, nationale**, opu, ALGER, 1990, p138

[5] محمود يونس، **مقدمة في نظرية التجارة الدولية**، الدار الجامعية، بيروت، 1987، ص 11

ويعرفه خليل أحمد خليل التصدير بأنه انتقال السلع وسواها من الخيرات والممتلكات المادية من بلد المنشأ إلى بلدان أخرى، لتسويقها في أسواق عالمية.[1]

يعرف **فؤاد مصطفى محمود** التصدير على أنه "بيع سلعة معينة من مراكز إنتاجها إلى مراكز تسويقها، أو بتعبير آخر من أحد الأسواق التي تمثل السلعة فائضا من إنتاجها إلى سوق آخر تمثل نفس السلعة جزء من احتياجاتها".[2]

يعرف **Paulet P.J** التصدير بأنه "عملية بيع السلع والخدمات لدول أخرى.[3]

ومن خلال التعريفات السابقة نرى أن التعريف الشامل لمصطلح التصدير، هو أنه عبارة عن العملية التي تشمل بيع مختلف السلع المنظورة وغير المنظورة من الأسواق الوطنية إلى الأسواق الخارجية.

أما بالنسبة للصادرات فقد عرفت كما يلي:

تعرف الصادرات على أنها :" مجموع السلع والخدمات المباعة في الأسواق الخارجية ويضيف أن مداخيل رؤوس الأموال تظهر في ميزان المدفوعات على أنها صادرات لأنها تمثل بيع عناصر محلية مالية منها أو حقيقية لمستثمرين أجانب".[4]

تعرف الصادرات أيضا بأنها "مبيعات البضائع في الخارج، وبالمفهوم الكينزي تمثل الصادرات حقنا في الدورة الاقتصادية، وتغيراتها الإيجابية بحر زيادة في الدخل الوطني والعمالة، كما أنها ثمن للحصول على الواردات الضرورية للنشاط الاقتصادي".[5]

وتعرف الصادرات بأنها مبيعات المنتوجات الوطنية من سلع وخدمات في الاسواق الخارجية للحصول على مداخيل بالعملة الصعبة اللازمة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في البلد، ولدفع ثمن الواردات من مستلزمات الانتاج الضرورية للنشاط الاقتصادي.[6]

---

[1] .د أحمد خليل خليل، **معجم المصطلحات الاقتصادية**، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1997، ص 66

[2] مصطفى محمود فؤاد، **التصدير والاستيراد علميا وعمليا**، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1993 ، ص235

[3] Paulet (Jean-Pierre), **Dictionnaire d'économie**, Eyrolles, Paris, 1992, p91

[4] مريم قد، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2013، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016، ص 20.

[5] SILEM Ahmed Et ALBERTINI (J.M), Lexique D'économie, DALLOZ, Paris, 4éme Edition, 1992, P272.

[6] –بوالعام سميرة ، أثر تطور الصادرات على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائي، 2001، ص 56

وكتعريف شامل يمكن القول بأن الصادرات هي سلع وخدمات وأصول رأسمالية تباع إلى دول خارجية منتقلة من الدول المنتجة لها، وتمثل الصادرات حقنا داخل التدفق الدائري للدخل القومي وتزيد من الدخل الفعلي والإنتاج.[1]

2- أهمية التصدير:

يمثل نشاط التصدير أهمية كبيرة في اقتصاديات مختلف الدول وهو احد العوامل الأساسية للتنمية الاقتصادية. قلمدة طويلة من الزمن اعتبره أصحاب النظرية التجارية وسيلة فعالة لتحقيق معدلات النمو المرجوة . كما اعتبر طريقة ناجعة لجمع أكبر قدر ممكن من العملة الصعبة . فأهميته كذلك مرتبط بحجم الإنتاج الذي كلما زاد اضطرت مختلف المؤسسات والشركات إلى مضاعفة الإنتاج قصد تغطية هذه الزيادة في السوق.[2]

والجدير بالذكر إن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الناتج عن زيادة الصادرات يصاحبه تغيرات في أنماط الاستهلاك التكنولوجي وهذا مابين العلاقة التبادلية والمتداخلة بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الدخل ولهذا يجب إن تعتبر الصادرات وتنميتها في الدول النامية من بين الأهداف الأساسية لهاته الدول.[3]

كما تساهم الصادرات وكذا الطاقة الإنتاجية للدولة في زيادة الدخل القومي في هذه الدول.

للصادرات أهمية أخرى تتمثل في المزايا التي يمنحها التبادل الخارجي هي: [4]

- يخلق نمو قطاع التصدير روابط مع منتجي السلع و الخدمات لبقية الاقتصاد الوطني.
- تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي حسب درجة الانفتاح و الاعتماد على التجارة الخارجية في الدول النامية.

ان عملية التصدير هي الخيار الأمثل لهذه الدول من اجل توفير احتياجاتها من النقد الأجنبي و بشكل منتظم، وخاصة مع كون صادراتها من المواد الاولية لا تتميز بالاستمرارية والاستقرار، وهذا ما يحتم عليها اعتماد نظام تصديري غير تقليدي ولا احادي.[5]

يرى بعض المفكرون الاقتصاديون أن التصدير والنمو السريع للصادرات يعجلان وبشكل كبير من عملية النمو الاقتصادي، وهذا ايضا ما دلت عليه الدراسات التجريبية، وتلمس أهمية التصدير انه وسيلة لتصريف الفائض من

---

[1] لقلة براهيم، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تقود ومالية ، غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009، ص 104

[2] نعيمي فوزي وفراس عبد الحكيم، التجارة الدولية : دروس في قانون الأعمال الدولي، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، أكتوبر ، 1999، ص 67

[3] محمد عبد المنعم عفر واحمد مصطفى فريد، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص 98

[4] إلهام أيت بن اعمر بن عجال، آليات تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات واقع وآفاق، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير خصم نقود ومالية، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2016، ص (60

[5] بن جلول خالد، اثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي ، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر ،2008 2009، ص، 98.

إنتاج المؤسسة في الأسواق الخارجية خاصة، فهو وسيلة لمواجهة المنافسين خاصة في فترة زمنية تتميز بخاصية التطور و الازدهار؛[1]

الفرع الثاني: اهداف التصدير ودوافعه

1-اهداف التصدير:

من خلال التعاريف السابقة نجد ان اهداف التصدير[2] يمكن تصنيفها كالتالي:

الأهداف المرتبطة بالإستراتجية التجارية:

- تجاوز السوق الوطنية المشبعة – توزيع جغرافي للمخاطر – التكيف مع المنافسة – التواجد في السوق الدولية

الأهداف المرتبطة بالجانب المالي:

- الزيادة في رقم الأعمال – رفع هوامش المردودية والإيرادات المالية –رفع مردودية رؤوس الأموال المستثمرة تسمح المنافسة من الرفع من فعالية التسيير المالي للمؤسسة

الأهداف المرتبطة بتحسين شروط الإنتاج:

- تحسين قدرات الانتاج بالمؤسسة – استغلال الامتيازات المتوفرة – خفض الكلفة الإنتاجية – رفع من جهود البحث والتطوير

2-دوافع التصدير:[3]

- عجز السوق المحلية عن تحقيق هدف النمو المتواصل .أي أن إيجاد قطاع تصديري يمكن أن يشكل النواة الإستراتيجية لتنمية اشمل، ويعتبر التصدير مخرج لما تعاني منه بعض المؤسسات من فائض طاقتها الإنتاجية.
- الطلب في السوق الأجنبي وكذا ضعف التنافسية فيه، وهو عامل مهم لاقتحام السوق الخارجية وهناك دوافع أخرى نابعة من داخل المؤسسة منها:[4]
- **عوامل تجارية:** تتمثل في تشبع السوق، ركود السوق، موسمية السوق.تخصص المؤسسة.
- **عوامل مالية:** تتمثل في البحث عن غلة الحجم واسترجاع الاستثمارات من خلال التوسع في المبيعات . وتخفيض تكاليف الإنتاج وتخفيض الخطر من خلال التدويل والتواجد في عدة أسواق دولية.

---

[1] زغاد مرزاق واخرون، **ترقية الصادرات خارج المحروقات**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية ، زيان عاشور جامعة الجلفة ، دفعة 2012/،2013 ص10

[1] حمشة عيد الحميد، **دور تحرير التجارة في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة**، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة 2012/2013، ص، 51.

[3] توفيق محمد عبد المحسن، التسويق وتدعيم القدرة التنافسية للتصدير، القاهرة، دار النهضة العربية،1997 ، ص376.

[4] لعلاوي عمر، تشخيص التصدير بالمؤسسة وتحليل البيئة الخارجية ودورها في تحديد إستراتيجية غزو الأسواق ، الملتقى العربي الخامس في التسويق الدولي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، تونس2007 ص150

- **عوامل بيئية:** تتمثل في طلب تلقائي من الزبائن الأجانب وتغير المحيط الدولي نتيجة إزالة القيود وكذلك رغبة المسير في تدويل المؤسسة لامتلاكه الخبرة وحبه على تحمل المخاطر.
- **أهم ملامح النجاح في تنمية الصادرات:**[1] قبل ذكرها نبرز أهم عوامل نجاح عملية التصدير:[2]

الموارد المتاحة والجاهزة لنجاح عملية التصدير، طرق ومنهجية التسويق، التزام الإدارة الواضح بعملية التصدير، متطلبات جودة السلعة.

- **أما ملامح النجاح فهي:** مدى التطور الفعلي للهيكل السلعي والخدمات المصدرة ليحقق هذا التطور قدر اكبر من التنوع.
- مدى التنويع الفعلي في نطاق الأسواق الخارجية، و بالتالي مدى تقليل الاعتماد على عدد محدود من الأسواق الرئيسية التقليدية مع ما يصاحب هذا الاعتماد من ضغوط اقتصادية و سياسية .

الفرع الثالث: انواع التصدير وطرقه

1-انواع التصدير:

الصادرات المنظورة (المرئية) :

وتشمل السلع والبضائع التي يبيعها المقيمون في دولة ما إلى المقيمين في دولة أخرى، وتنتقل إليهم عبر الحدود وتسمى بالصادرات المنظورة أو المرئية لأنها تقع تحت بصر رجال الجمارك حيث يمكنهم مشاهدتها ومعاينتها ويحصونها في سجلاتهم .

الصادرات غير المنظورة (غير المرئية):

وتشمل خدمات عدة وتتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الخارج، وتتمثل في خدمات النقل والسياحة ...الخ، تصدير رؤوس الأموال والذي يمثل انتقال رؤوس الأموال العائدات إلى الاحتكارات المالية العالمية من بلد إلى آخر، قصد زيادة أرباح هذه الاحتكارات وتعزيز مراكزها الاقتصادية والسياسية في الأسواق وتوسيع مجالات الاستثمار الرأسمالي[3] ، ويتم هذا التصدير بعدة طرائق منهإصدار أو شراء أوراق تجارية أو التزامات أو أسهم أجنبية، منح قروض لتمويل شركات تابعة في الخارج[4].

---

[1] فؤاد مصطفى محمود، التصدير والاستيراد علميا وعمليا، دار النهضة العربية، القاهرة، ط3، 1993 ،ص219.

[2] محمد بن دليم القحطاني، كيف يمكن التعرف على مدى جاهزية المؤسسات العربية لتصدير منتجاتها إلى الأسواق العالمية، الملتقى العربي الخامس في التسويق الدولي، المنعقد في تونس2007 ،المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص139

[3] خليل أحمد خليل، **معجم المصطلحات الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص 66.

[4] شير محمد عطية، **القاموس الاقتصادي**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1996 ،ص ص 110 -111

الصادرات المؤقتة :

وهي تلك البضائع أو الأموال التي يتم تصديرها إلى الخارج لمدة معينة من الزمن ثم يعاد استيرادها ، ومن بينها إرسال أجهزة أو آلات لإصلاحها في الخارج. [1]

2-:طرق التصدير

نميز بين طريقتين مختلفتين تتم على اساسهما عملية التصدير.

1/ طريقة التصدير غير المباشر:

ويتم على اساس هذه الطريقة استخدام او تعيين وسطاء دوليين يقومون بمهام التصدير للدولة، ويطبق هذه الطريقة عادة الشركات الحديثة العهد بالتصدير للأسواق الخارجية لأنها تتضمن أقل استثمار ومخاطرة، وهذا النوع لا يكلف الشركة اي تعيين او تطوير لا يدي عاملة في الخارج، فالوسيط التجاري لديه معرفة كافية بأحوال السوق الأجنبي وطريقة التعامل في الاسواق الاجنبية المستهدفة خارجيا".[2] ومن اهم اشكال الوسطاء المتوفرين في السوق المحلي للتصدير ما يلي:

- التاجر المحلي المصدر Domestic Based Export Marchant

يشتري هذا الوسيط انتاج الشركة على حسابه الخاص .ثم يتولى عملية تسويقها و بيعها في الخارج على حسابه الخاص بهدف الربح.

- الوكيل المحلي المصدرDomestic – Based Export Agen :

الوكيل يبحث ويتفاوض نيابة عن موكله ويتقاضى مقابل عمله عمولة تختلف حسب العقود التجارية بين الوكيل و الموكل و نوع الوكالة. والوكلاء انواع: السماسرة ومنهم (وكيل البيع، وكيل المنتج، السمسار الحر... الخ) وهناك ايضا الوكلاء بالعمولة.

- المؤسسات او المنظمات التعاونية Cooperative Organization:

يوكل إلى هذه المنظمات عملية تنفيذ المهام المتعلقة بالتصدير بالنيابة عن عدة منتجين وهي تقع جزئيا تحت ادارتهم و رقابتهم و يستخدم هذا النوع عادة منتجي البضائع الاولية المنتجات الزراعية.

2/ طريقة التصدير المباشر:

في هذه الحالة يقوم المنتج بالتصدير بنفسه إلى الأسواق الأجنبية، دون الاستعانة بخدمات الوسطاء، ويتم ذلك بصفة مباشرة من خلال:

[1] نعيمي فوزي، **التجارة الدولية دروس في قانون الأعمال الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص68.

[2] جاسم محمد، **التجارة الدولية**، دار زهران للنشر و التوزيع، 2013، ص 77

- **انشاء قسم التصدير للاسواق الخارجية:** وهذا يتطلب من الشركة استحداث قسم للتصدير ليقوم بكافة مهام التصدير. ويكون مستقلا و ضمن هيكلها التنظيمي.
- **انشاء فروع في الاسواق الخارجية:** حيث تقوم الشركة بانشاء فروع في السوق الأجنبي بتولى مهام التصدير و التوزيع في ذلك السوق المستهدف. مما يوفر لها رقابة افضل على نشاطاتها في تلك الاسواق.
- **ارسال مندوبي بيع للخارج:** حيث يتولون عملية البحث عن عملاء في الأسواق الأجنبية قصد التفاوض معهم بشان عقد صفقات البيع.[1]

الفرع الرابع: اجراءات ترقية صادرات خارج قطاع المحروقات

تعتمد الدول عدة إجراءات لترقية الصادرات خارج المحروقات متعلقة بسعر الصرف، تمويل الصادرات، إجراءات جبائية و جمركية كل هذا للوصول إلى مستوى جيد من المنتجات من خلال الخدمات لزيادة الصادرات ويتم شرحها كما يلي: [2]

1-سياسة سعر الصرف:

تقوم سلطات الاقتصادية العمومية بتخفيض سعر صرف العملة الوطنية مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على الإنتاج الوطني من السلع و الخدمات القابلة للتصدير بافتراض وجود مرونة طلب سعرية، وأقر مثلا البنك المركزي تخفيض ثالث في يناير سنة 2003 بقيمة 5% وأدى هذا التخفيض إلى غلاء المواد المستوردة و ارتفاع تكاليف الإنتاج الفلاحي والصناعي وبالتالي أدى إلى تدمير القدرة الشرائية للمستهلك.[3]

2- تحرير التجارة الخارجية:

يمكن انشاء إطار تشريعي يكرس تحرير التجارة الخارجية، ويحدد الاستثناءات الخاصة، مع إدماج الانشغالات المتمثلة في حماية الإنتاج الوطني وترقية الصادرات بفضل إجراءات متوافقة مع قواعد التجارة العالمية،

3-الإجراءات الجمركية:[4]

إن للنظام الجمركي دور مهم وفعال من حيث المساهمة في التأثير على الصادرات و تنشيطها. ولمزيد من ترقية الصادرات و استقطاب الاستثمارات الأجنبية و بالتالي المهام الجمركية يجب أن تستجيب للآفاق الاقتصادية واما وظائف النظام الجمركي هي : وظيفة التخزين ،. وظيفة الاستعمال، وظيفة التمويل اما أنواع الأنظمة الجمركية المعتمدة في الجزائر هي: نظام التصدير النهائي و نظام التصدير المؤقت

[1] جاسم محمد، مرجع سابق، ص 78

[2] -محمد محروس إسماعيل، **اقتصاديات الصناعة والتصنيع**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ط2، 1997 ،ص228

[3] وصاف سعيدي، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الباحث، عدد 2002/1 ، ج ورقلة ، ص11

[4] زكي رمزي، **الاقتصاد العربي تحت الحصار**، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1989 ، ص186 – 190.

4-**الإطار الضريبي والجبائي:** يتم منح التخفيضات الضريبية على دخول السلع التصديرية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يؤدي إلى خفض تكلفة الإنتاج وبالتالي تمتع سلع هذه المؤسسات بالميزة التنافسية في الأسواق الدولية.

5-**الإطار العقاري:** في إطار تحسين استغلال العقار الصناعي قامت الدولة بتهيئة المناطق الصناعية) 2)مزودة بالوسائل اللازمة لتجسيد.[1]

6- **الإطار التجاري واللوجيستي:** يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تجد طريقها للأسواق الخارجية بواسطة ثلاث قنوات من خلال وسطاء كمراكز التجارة ومراكز الصادرات. أو الاندماج مع المؤسسات الكبيرة.

المطلب الثالث: اثر تقلبات سعر الصرف على حركة الصادرات خارج قطاع المحروقات

الفرع الاول: الاطار النظري للسعر الصرف الفعلي الحقيقي

تندرج سياسة تسيير سعر الصرف من قبل بنك الجزائر في اطار سياسة التعويم المدار لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الصعبة الى اهم الشركاء التجاريين، هدفها تثبيت سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري على المدى المتوسط عند مستواه التوازني المحدد بأساسيات الاقتصاد الجزائري، فلقد بدأ استخدام أسعار الصرف الحقيقية بدلا من أسعار الصرف الاسمية على أثر تسارع معدلات التضخم في العالم ولتقلبات أسعار الصرف الاسمية باعتبارها ناجمة في معظمها من تقلبات الأسعار وقد تم اللجوء إلى أسعار الصرف الحقيقية في التحليل الاقتصادي لمتابعة آثار السياسة الاقتصادية على القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي، إذ أن أسعار الصرف الحقيقية لا يقع التعامل بها في الأسواق بل هي نوع من المؤشرات الاقتصادية ، يعبر سعر الصرف الحقيقي (RER) عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من السلع المحلية تعكس تغيراته تغير القدرة التنافسية للصادرات، فيؤدي تدهوره (انخفاضه) إلى تحسين القدرة التنافسية للصادرات أي انخفاض عدد وحدات السلع والخدمات اللازمة للحصول على وحدة واحدة من السلع المحلية، بينما يؤدي تحسنه ارتفاعه إلى ارتفاع عدد وحدات السلع والخدمات الأجنبية للحصول على وحدة واحدة من السلع المحلية أي تقويض القدرة التنافسية للصادرات إلا أن المؤشر السابق لا يعتبر مؤشر (RER) شامل لقياس القدرة التنافسية، إذ أنه لا يأخذ بعين الاعتبار المبادلات مع كل الشركاء التجاريين، فتتطلب عملية قياس تغيرات القدرة التنافسية على المستوى الكلي مؤشر يشمل كل المبادلات يعرف بسعر الصرف الفعلي الحقيقي، الذي هو عبارة عن متوسط أسعار الصرف الحقيقية الثنائية بين البلد وكل شركائه التجاريين مرجحا بحصص التجارة الخارجية الخاصة بكل شريك يستخدم هذا المؤشر لقياس القدرة على منافسة للأسعار المحلية مقارنة بأسعار شركائه التجاريين،

[1] عبود زرقين، **تعزيز الصناعات ص،وم، في السياسة الصناعية الجزائرية**، مجلة الاقتصاد، العدد01/17،ج الجزائر،2008، ص240.

الفرع الثاني: الاطار النظري للصادرات خارج قطاع المحروقات:

سياسات تنويع الصادرات أهم التحديات التي تواجه اقتصاد الدول النفطية، التي تعتمد على مورد اقتصادي ناضب، تتأثر أسعاره وصادراته بالتطورات في أسواق النفط الخارجية، الشيء الذي اثر سلبا على مسارها التنموي، هذا وتمثل التنمية الاقتصادية إحدى الاهتمامات الاقتصادية الكبرى، والتي لا تتحقق إلا من خلال توسيع شبكة مصادر الإيرادات العامة والتنويع في الصادرات خارج قطاع المحروقات، لذلك استوجب على الدول النفطية ومنها الجزائر تنويع اقتصادها،

فغياب إستراتيجية واضحة متكاملة ومتناسقة لترقية الصادرات خارج المحروقات كرافد تنموي هي حجر العثرة والعقبة التي تقف وراء عجز الاقتصاد الوطني عن توفير منتجات قابلة للتصدير، إذ تعزى إلى وجود مشكلات تنظيمية وهيكلية حرجة ساهمت في تراجع الأداء التصديري، وهي على درجة عالية من الخطورة تمس بجوهر عملية التصدير.

الفرع الثالث: العلاقة بين سعر الصرف والصادرات خارج المحروقات

ففي حالة تحسن سعر الصرف فان المركز التنافسي للدولة المحلية سوف يتدهور، و يتوقع أن يؤدي ذلك إلى انخفاض حجم الصادرات وزيادة حجم الواردات مما يدهور وضع ميزان التجاري . تأسيسا على ما سبق، فإن اتباع سياسة سعر صرف التي تستهدف المحافظة على سعر صرف حقيقي تنافسي (المنخفض نسبيا) من شأنها تحسين تنافسية الصادرات في الأجل القريب فقط، بينما يفترض اقتراب سعر الصرف الحقيقي إلى مستواه التوازني في الأجل البعيد، فتطلب عملية تعزيز القدرة التنافسية للصادرات تحسين الإنتاجية وتخصيص الموارد للقطاعات الاقتصادية الأكثر ديناميكية. حيث يلعب سعر الصرف الحقيقي التنافسي والمستقر دور هام في التحسين القدرة التنافسية للصادرات خارج قطاع المحروقات بحيث أن تخفيض قيمة العملة يؤدى إلى تغير الميزان التجاري، حيث تنخفض الواردات نتيجة ارتفاع قيمتها وزيادة حجم الصادرات لانخفاض قيمتها في الأسواق الخارجية، أي زيادة تنافسية الصادرات مقابل الواردات، وهذا ما نصت عليه نظرية المرونات الحرجة التي تنص على انه لاحظ أنه إذا كان معامل مرونة الصادرات مساويا للواحد فإن أثر التخفيض يكون وفق الشروط السابقة (شرط مارشال لينز)، بالإضافة إلى هذا يكون شرط نظرية المرونات الحرجة أكثر قيدا كلما كان معامل مرونة الصادرات أقل من الواحد،.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات باللغة عربية

1-دراسة بلحرش عائشة، بعنوان: **سعر الصرف الحقيقي التوازني – دراسة حالة الدينار الجزائري-،** أطروحة دكتوراه، تخصص نقود بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2013-2014.

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على المحددات الأساسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني للدينار الجزائري، من خلال معرفة مدى ملاءمته لسياسة الصرف المتبعة في الجزائر. ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام طريقة التكامل المتزامن خلال الفترة (1970-2012) للمتغيرات التالية: سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري كمتغير تابع، أسعار البترول، الناتج المحلي الخام، الانفاق الحكومي والانفتاح التجاري كمتغيرات مستقلة ومن بين النتائج المتوصل إليها وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات في المدى طويل، وأن كل من أسعار البترول والناتج المحلي الخام يؤثران بالإيجاب وبشكل معنوي على سعر الصرف الحقيقي التوازني للدينار الجزائري، أما الانفاق الحكومي والانفتاح التجاري فلهما تأثير سلبي، مما يعني أن أسعار البترول تعتبر المحدد الرئيسي لسعر الصرف الحقيقي التوازني للدينار الجزائري وذلك كون اقتصاد الجزائر هو اقتصاد ريعي، يرتبط سعر الصرف الحقيقي في العلاقة العكسية مع كل من القدرة على المنافسة الدولية و سعر الصرف الإسمي و الاسعار العالمية في حين يرتبط بعلاقة طردية (سعر الصرف الحقيقي) مع الأسعار المحلية . التخفيض من الدينار الجزائري كقرار يهدف الى اعادة تقييم الدينار ليعكس الواقع الاقتصادي ، جاءت معلمة الانفتاح التجاري سالبة و هي تدل على العلاقة العكسية ما بين التغير المستقل و المتغير التابع . كما بينت دراسات التطبيقية و القياسية أن لسعر الصرف الحقيقي التوازني للدينار الجزائري محددات تتمثل في سعر النفط الانفاق الحكومي، الناتج المحلي الاجمالي بالنسبة للشركاء التجاريين.

2-دراسة دوحة سلمى بعنوان، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل معالجتها "دراسة حالة الجزائر"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014-2015.

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة دراسة أثر سلوك سعر الصرف على توازن الميزان التجاري وتحديد مدى فعالية نظام أسعار الصرف المعتمدة في التخفيض من العجز في الميزان التجاري، ولقد اقتضت طبيعة البحث وخصوصيته الاعتماد على المنهج التحليلي لدراسة وتحليل طبيعة العالقة بين متغيرات الدراسة بالإضافة إلى المنهج الإحصائي القياسي و الذي اعتمدته الباحثة في خلال الدراسة القياسية لبناء نموذج قياسي لتحليل أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الميزان التجاري وقد حددت هذه الدراسة في إطارين مكاني وزماني، فيما يخص الإطار المكاني تخص هذه الدراسة الاقتصاد الجزائري، أما الإطار الزماني فقد حددت الفترة 1990-2013، قمنا من خلال هذا الفصل بقياس أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1990-

2013، حيث أظهرت النتائج أن جميع السلاسل الزمنية هي ساكنة عند الفرق الأول بواسطة اختبار ADF ، كما تم تقدير الدالة محل الدراسة بواسطة طريقة المربعات الصغرى OLS ، وقد هذه الدراسة إلى انه توجد علاقة طردية بين كل من (سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي و أسعار البترول و تطور رصيد الميزان التجاري ، حيث أن المتغيرات المستقلة (سعر الصرف و أسعار البترول) يفسر زيادة رصيد الميزان التجاري ، هذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية . أما من الناحية الإحصائية ومعنوية النموذج فقد أكدت كل الاختبارات والمقاييس الاحصائية معنوية النموذج ، و الذي يعكس وضعية الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على الصادرات خارج قطاع المحروقات و التي تسعر بالدولار الأمريكي والذي تحدده منظمة الأوبك ولا دخل لتقلبات سعر الصرف في تحديده .

3-**دراسة بن طيرش عطاءالله** بعنوان: **أثر سعر صرف الدينار الجزائري على تنافسية الصادرات خارج المحروقات – دراسة قياسية–** الدراسة عبارة عن مقال في مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد الثاني، العدد1، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2017.

تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري و تنافسية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري تحديد العلاقة بين تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري و الصادرات خارج قطاع المحروقات و تحديد الآثار المحتملة لكلاهما على الأخر؛ ومعرفة مدى فعالية سياسة تخفيض الدينار الجزائري على زيادة تنافسية الصادرات خارج قطاع المحروقات وبالتالي على الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2015، وهذا بالاعتماد على الأساليب القياسية الحديثة المستخدمة في الاقتصاد القياسي، والمتمثلة في اختبارات الاستقرارية ونظرية التكامل المشترك واختبار السببية، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أنه هناك علاقة عكسية بين سعر صرف الدينار الجزائري وتنافسية الصادرات خارج المحروقات، حيث ان مرونة سعر الصرف الدينار الجزائري كانت سابلة ومعنى ذلك ذلك أنه كلما زاد سعر الصرف في القيمة الاسمية (إنخفض في القيمة الحقيقة) ب 1% زدات الصادرات خارج قطاع المحروقات ب73.9 % ويمتد أثرها في الاجل الطويل حتى يصل إلى 51.9% وهذا يدل أن هناك علاقة طويلة الاجل بين تغيرات في سعر صرف الدينار وبين تغيرات في الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر أي أنهما يتحركان معا في المدى الطويل ولا يبتعدان عن بعضهما البعض ، وبالتالي هذا ما يوافق النظرية الاقتصادية.

4-دراسة نوفل بعلول بعنوان: **اثر نظام سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية**، اطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن المهيدي، ام البواقي، الجزائر، 2017-2018.

هدفت الدراسة إلى الوقوف على تأثير أنظمة سعر الصرف في ميزان المدفوعات بشكل عام، مع إسقاط ذلك على مجموعة من الدول العربية بشكل خاص، وهذا من خلال التطرق إلى مختلف الأدبيات النظرية والتجريبية فيما

يخص أنظمة الصرف وأدائها الاقتصادي الكلي من جهة، وميزان المدفوعات من جهة أخرى، ثم محاولة الربط بين الجهتين من الجانب المعرفي الأكاديمي. ولتحقيق هذا الغرض في الجانب الميداني، تم الاعتماد على أسلوب احصائي قياسي متمثل في بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panal Data) لمعالجة بيانات الدول محل الدراسة وصياغة نموذج قياسي يعبر عن العلاقة السببية الارتباطية بين متغيرات الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2016 وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج تصب في مجملها أنه، من الجانب النظري الأكاديمي تفيد التوجهات المعرفية بأن أنظمة سعر الصرف تشكل أهم الوسائل لمعالجة الاختلال في ميزان مدفوعات الدولة، أما من الجانب التطبيقي، فتفيد نتائج الدراسة بوجود علاقة تأثير طردية ذات دلالة احصائية بين سعر الصرف كمتغير مستقل وميزان المدفوعات كمتغير تابع.

5**–دراسة بن حميد سوهير**، بعنوان: **أثر تغير سعر الصرف الفعلي الحقيقي على الصادرات خارج المحروقات بالجزائر، دراسة قياسية للفترة (2000–2017)**، الدراسة عبارة عن مقال في مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد3، جامعة الجزائر 3، 2019.

تهدف هذه الدراسة تقدير أثر تغير سعر الصرف الفعلي الحقيقي على الصادرات خارج المحروقات في الأجلين القريب والبعيد باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع (ARDL) للفترة (2000-2017) بالجزائر، وكذا تقييم سياسة استهداف استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي عند مستواه التوازني المتبعة كهدف أساسي لنظام الصرف العائم المدار المتبع من طرف بنك الجزائر في تعزيز القدرة التنافسية للصادرات خارج المحروقات بالجزائر ، أسفرت النتائج إلى عدم وجود أثر معنوي إحصائيا لتغير سعر الصرف الفعلي الحقيقي على الصادرات خارج المحروقات في الأجلين القريب والبعيد، بينما يوجد تأثير السعر النفط على صادرات خارج المحروقات في الأجلين القصير والطويل تعكس هذه النتيجة مدى أهمية أسعار النفط في خلق ديناميكية نشاط الإنتاج خارج قطاع المحروقات، و مدى تبعية القطاع خارج النفط الأسعار النفط؛ رغم الاجراءات المتخذة على مستوى سياسة سعر الصرف لتعزيز القدرة التنافسية للصادرات خارج المحروقات إلا أن الواقع يظهر أن مساهمتها في الاقتصاد الوطني لا تزال هامشية وهو ما يستدعي من السلطات بذل المزيد من الجهود للنهوض بهذا القطاع لا سيما من خلال الاعتماد على هيكل متكامل من حوافز التصدير.

6–دراسة زناسني سمية، بعنوان **أثر الانفتاح التجاري على استراتيجية ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات: دراسة قياسية لحالة الجزائر**، الدراسة عبارة عن مقال في مجلة دفاتر meca، المجلد السادس عشر، العدد2، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2020

تهدف هذه الدراسة تحديد العلاقة الموجودة بين الانفتاح التجاري وترقية الصادرات الوطنية خارج قطاع المحروقات، واختبار مدة تأثير مؤشر الانفتاح التجاري على الصادرات خارج المحروقات منذ تبني الجزائر لهذه السياسة

أي منذ 1990 إلى غاية 2016 ولذلك قمنا باستعمال نموذج تصحيح الخطأ الموجه VAR لحالة الجزائر وذلك من خلال الفترة الممتدة من (1990 إلى 2016) من خلال إدخال المتغيرات المستقلة التالية: الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج الداخلي الخام وسعر الصرف والانفتاح التجاري مع المتغير التابع صادرات الجزائر خارج المحروقات، حيث بينت نتائج الدراسة القياسية الأثر الإيجابي لسياسة الانفتاح التجاري على الصادرات خارج المحروقات في المدى الطويل عن طريق أثرها الإيجابي على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، كما قمنا بتفسير الأثر الايجابي الأقل تأثيرا بالنسبة لسعر الصرف وكذا الأثر السلبي للاستثمار الأجنبي على الصادرات خارج المحروقات خلال فترة الدراسة.

7**–دراسة عياد هيشام** بعنوان: **دراسة قياسية لأثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 1985–2019**، الدراسة عبارة عن مقال في مجلة مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 10، العدد: 01، 2021.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أهم الإجراءات التي اتبعتها الجزائر في ترقية صادراتها خارج المحروقات، وكذا معرفة أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي الوطني خلال الفترة بين ،1985-2019 وذلك باستخدام المنهج القياسي اختبارات جذر الوحدة، وكذا التكامل المشترك بدون مقاطع هيكلية test Johansen ومع مقاطع هيكلية test J-Hatemi ، باستعمال برنامجي Eviews 12 وGauss16 باستعمال اختبارات التكامل المشترك لجوهانسن وحاتيمي، وقد دلت النتائج على وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة المتمثلة في النمو الاقتصادي، الصادرات خارج المحروقات، مؤشر التجارة، الاستثمار المحلي وسعر الصرف،كما بينت النتائج أن الصادرات خارج المحروقات لا تفسر النمو الاقتصادي سواء في المدى القصير أو الطويل. كما بينت النتائج أيضا عدم وجود أي أتثير معنوي من الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي لا في المدى القصير ولا الطويل، وهي نتيجة متوقعة نظرا للدور الهامشي جدا الذي يلعبه هذا النوع من الصادرات التي لا تتعدى نسبة 5 %من إجمال الصادرات الجزائرية مقابل 95 %محروقات (نفط وغاز طبيعي) الأمر الذي يحيد أثره بل ويعدمه أصل.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

1. دراسة: Khobai Hlalefang Ngondo Mashilana، تحت عنوان:

The Impact Of exchange Rate On Exportsin South Africa

مقال منشور في مجلة MPRA، العدد 85079، ميونيخ، مارس 2018،

تهدف هذه الدراسة إلى **تحديد العلاقة بين سعر الصرف والصادرات في جنوب أفريقيا من سنة 1994 إلى 2016** وذلك باستخدام بيانات زمنية سنوية. وقد استخدمت هذه الدراسة منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة باستعمال (ARDL) لتحديد العلاقة طويلة المدى بين متغيرات هذه الدراسة. حيث بدأت بفرضية مفادها أن سعر الصرف الحقيقي يؤثر بشكل كبير على الصادرات، وخلصت إلى أن سعر الصرف له تأثير سلبي كبير على حجم الصادرات، حيث أن أي اختلال التخفيض المتعمد في العملة) لسعر الصرف سيؤثر على السوق، كما خلصت إلى أن سياسة تخفيض العملة حققت بعض الآثار الإيجابية لكنها تقلصت بفعل التضخم.

2. دراسة Atif Kafayat، تحت عنوان:

Effects of Exchange Rate Instability " on Imports and Exports of Pakistan

مقال منشور في مجلة **Acta UniversitatisDanubius, Economica** العدد 10، 2014،

تطرقت هذه الدراسة إلى **إبراز العلاقة بين سعر الصرف والصادرات والواردات في جنوب أفريقيا من سنة 1981 إلى سنة 2011**، وقد استخدمت هذه الدراسة النمذجة القياسية بواسطة السلاسل الزمنية من أجل تحديد العلاقة في المدى القصير والطويل بين هذه المتغيرات، وخلصت إلى أن عدم الاستقرار في سعر الصرف الناجم عن انخفاض قيمة العملات الأجنبية يؤثر إيجابيا على الصادرات وليس له أي تأثير على الصادرات والواردات في باكستان، كما أن تخفيض قيمة العملة لم تؤدي إلى تخفيض العجز في الميزان التجاري في باكستان بسبب عدم زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الباكستاني.

3-**دراسة Fakhri and Samadova** تحت بعنوان: **The Case of The Impact of Real Effective Exchange Rate on the Non-oil Export Azerbaijan** ورقة MPRA رقم 29556 ، تم النشر في 16 مارس 2011 في الساعة 20:10 بالتوقيت العالمي المنسق، معهد البحث العلمي حول الاصلاحات الاقتصادية بوزارة التنمية الاقتصادية لجمهورية أذربيجان عبر الإنترنت على: https://mpra.ub.uni-muenchen.de/29556 /

تبحث الورقة في **تأثير سعر الصرف الحقيقي على الصادرات غير النفطية في –أذربيجان– خلال الفترة 2002–2009**، باستخدام تطبيق نموذج تصحيح الخطأ المتجه تشير نتائج التقدير إلى أن سعر الصرف الحقيقي له تأثير سلبي على الصادرات غير النفطية أداء بينما يؤثر الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بشكل إيجابي على المدى الطويل والقصير، مصطلح تصحيح الخطأ يشير إلى أنه يمكن تعديل التقلبات في المدى القصير في علاقة توازن طويلة المدى، بناءً على نتائج الدراسة يمكن استنتاج أن تقدير سعر الصرف الحقيقي هو أحد العوامل الرئيسية التي تعيق نمو الصادرات غير النفطية.

المطلب الثالث: التعقيب على الدراسات السابقة

الفرع الاول: مجالات الاستفادة من الدراسات السابقة:

أ- الاطلاع على منهج تلك الدراسات والاستفادة منها في بناء الإطار النظري للبحث الحالي ومقارنة النتائج.

ب- الاطلاع على الجانب التطبيقي لتلك الدراسات مما ساعد في تحديد متغيرات البحث الحالي والعينة المناسبة.

ج- التعرف على الوسائل الإحصائية المستخدمة في هذه الدراسات، وتحديد الوسائل الأكثر ملائمة لاختبار فرضيات البحث الحالي.

د- التعرف على الأهداف التي سعت اليها تلك الدراسات واهم الاستنتاجات التي توصلت إليها لينطلق منه البحث الحالي.

الفرع الثاني: اوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

– الهدف: هدفت أغلبية الدراسات السابقة إلى دراسة العلاقة بين اثر تغيرات سعر الصرف على االميزان التجاري إلا انه في دراستنا تطرقنا إلى دراسة اثر تقلبات اسعار الصرف على حركة الصادرات خارج المحروقات.

–العينة: شملت عينة الدراسات السابقة مختلف القطاعات الاقتصادية اما في دراستنا قمنا بحصر القطاعات إلى قطاع الصادرات خارج المحروقات ، وكذلك دراستنا شهدت عددا كبير من المشاهدات على غرارا مشاهدات عينات الدراسات السابقة خاصة الفترة المدروسة.

–متغيرات الدراسة: اعتمدت أغلبية الدراسات السابقة على متغيرات تمثلت في الصادرات والورادات الميزان التجاري أما في دراستنا استعنا بمتغيرات جديدة تمثلت في سعر الصرف و النفقات الحكومية.

–أسلوب الدراسة: أغلبية الدراسات السابقة اقتصرت على الأسلوب الانحدار المتعدد والبرنامج الإحصائي SPSS الا انه في دراستنا هذه ركزنا على أسلوب إحصائي حديث ومتطور تمثل في البيانات المقطعية الزمنية وباستخدام برنامج EViews.

–النتائج: أغلبية الدراسات السابقة توصلت الى وجود علاقات وارتباط بين متغيرات الدراسة الا انه في دراستنا هذه توصلنا الى وجود تأثير كلي للمتغير المستقل على المتغير التابع.

خلاصة الفصل:

يساهم سعر الصرف كاداة لتحرير التجارة في ترقية الصادرات خارج المحروقات عن طريق جعل المنتجات المحلية اقل سعر واكثر تنافسية في الاسواق الاجنبية وبالتالي زيادة الصادرات والتقليل من الواردات والجزائر على غرار الدول النامية تعتمد بشكل أساسي على صادرات المحروقات في تمويل احتياطاهتا من العملة الصعبة، بحيث يمثل قطاع المحروقات أكثر من 98 %من اجمالي الصادرات الكلية، وللخروج من هذه الوضعية والتخلص من التأثير السلبي لتقلبات أسعار النفط، وجب على الدولة الجزائرية السعي نحو تشجيع والتنويع في القطاعات خارج المحروقات وخلق مصادر دخل جديدة، ولأجل ذلك شرعت الجزائر في اتخاذ اجراءات وقواعد بداية من سنة 1996 لترفع من مستوى أداء المؤسسات الجزائرية في قطاع التصدير، من خلال ترقية وتطوير القطاع الصناعي في الأسواق بالاعتماد على هيكلة الصناعة من خلال تحديث وسائل الإنتاج ودعم قدرات التسيير وتحسين الجودة بما يتوافق مع المقاييس الدولية والاهتمام بالتوجه التسويقي، فالتصدير خارج المحروقات يعتبر كقوة محركة ومفعلة للنمو الاقتصادي وهذا ما بينته العديد من الدراسات التي أوضحت العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر خاصة مع انخفاض في أسعار المحروقات

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

تمهيد

بدخول الجزائر إلى الاقتصاد المبني على السوق و قوى الطلب و العرض كان لزاما على مؤسساتها مسايرة مع هذه المتغيرات، لأن من أهداف اقتصاد السوق تويع الانتاج المحل ومنع تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر , ومن هذا التوجه أخدت المؤسسات الوطنية باتباع استَّراتيجيات وخطط طويلة الأمد للتأقلم مع الوضع الجديد ولهذا سلطنا الضوء على صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات خلال الفترة من 1990 الى غاية 2020 وسنستهل في هذا الفصل بالتطرق لواقع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر في المبحث الأول و في المبحث الثاني الدراسة القياسية للموضوع خلال سنوات الدراسة مع تحليل النتائج المحصل عليها.

المبحث الاول : واقع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

قبل الشروع في الدراسة القياسية كان لابد من إلقاء نظرة شاملة على واقع سعر الصرف والصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر وقد قمنا بذاك من خلال التطرق لواقع سعر الصرف والصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر في المطلب الأول، ثم تطور سعر الصرف في الجزائر في المطلب الثاني

المطلب الأول: واقع سعر صرف في الجزائر

لقد عرف نظام سعر الصرف في الجزائر مرحلتين أساسيين في تاريخ تطوره ،تميزت الأولى بتبني نظام الصرف الثابت حيث تم ربط الدينار إلى الفرنك الفرنسي ثم التحول لاحقا إلى الربط بسلة عملات .أما في المرحلة الثانية فقد تحولت الجزائر إلى ترتيبات أكثر مرونة لسعر الصرف بتبني التعويم الموجه للدينار وذلك بالموازاة مع تحولها نحو اقتصاد السوق.

مما لاشك فيه أن استقرار سعر الصرف لأي عملة بما في ذلك الدينار يعتبر من الرموز الأساسية للاستقرار النقدي وأحد أبرز دعائم الثقة في العملة و الاقتصاد الوطني.فالخصائص المميزة للاقتصاد الجزائري لاسيما كونه اقتصاد يعتمد على تصدير سلعة أساسية وحيدة (المحروقات)،واعتماده على الاستيراد بشكل كبير، وإطلاق الدولة لمشاريع لاستثمار العمومي بمبالغ ضخمة خلال العشرية الأخيرة، إضافة إلى المجهودات المبذولة من قبل الدولة لتحفيز خلق ا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني، تتطلب وجود نظام لإدارة سعر الصرف يعمل على استقرار سعر الصرف للدينار مقابل مختلف العملات الأجنبية، وذلك للاعتبارات التالية[1]:

- إن عدم استقرار سعر صرف الدينار وخاصة انخفاضه المتواصل مقابل العملات الأخرى المستعملة في تسديد الواردات الجزائرية سيترتب عنه إعادة تقييم تكاليف مشاريع الاستثمار العمومي التي باشر السلطات العمومية؛
- إن استقرار سعر الصرف ضروري لاستقرار إيرادات المحروقات المقومة بالدولار عند تحويلها بالدينار الجزائري ؛
- إن استقرار سعر الصرف يسهم في حماية الاقتصاد الوطني من الآثار العكسية الناجمة عن التقلبات في أسعار صرف العملات العالمية ، فتدهور العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى سيكون لها دور مباشر في بروز المد

[1]عبد الحميد مرغيت، بقة الشريف، نحو سياسة سعر صرف تستجيب لمتطلبات ترقية الصادرات خارج المحروقات وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة البشائر، العدد 1، سبتمبر 2014.،ص 61

التضخمي وذلك عبر انتقال الأثر النقدي لتغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على أسعار السلع القابلة للتداول والتي تشكل نسبة معتبرة من مكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلك (التضخم العام)؛

- استقرار سعر الصرف يعمل على توفير دعم مقنع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما الناشئة منها، من خلال تخفيف عبئ تكلفة التجهيزات والمواد الأولية ومختلف المدخلات المستوردة، كما يسمح للمؤسسات الاقتصادية بالقيام بتنبؤات على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات قوية لسعر الصرف.

سعر النفط و سعر الصرف :يعتبر قطاع المحروقات القطاع الأساسي الذي يرتكز عليه الاقتصاد الجزائري إذ يمثل العامل الرئيسي المعزز للتوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية .يعتبر احتياطي الصرف الأجنبي أداة هامة للبنك المركزي الجزائري الذي يستعمله للإدارة والحفاظ على استقرار العملة من خلال تدخله في سوق الصرف وقد عرف سعر الصرف تطورات في السنوات الأخيرة نتيجة تغيرات أسعار النفط وبالتالي فإن هذه الأخيرة فهي بدورها تلعب دورا مهما في إدارة سعر الصرف[1]

المطلب الثاني: تطور سعر الصرف في الجزائر

الشكل رقم (01): منحنى بياني يبين تطور سعر الصرف في الجزائر خلال فترة الدراسة

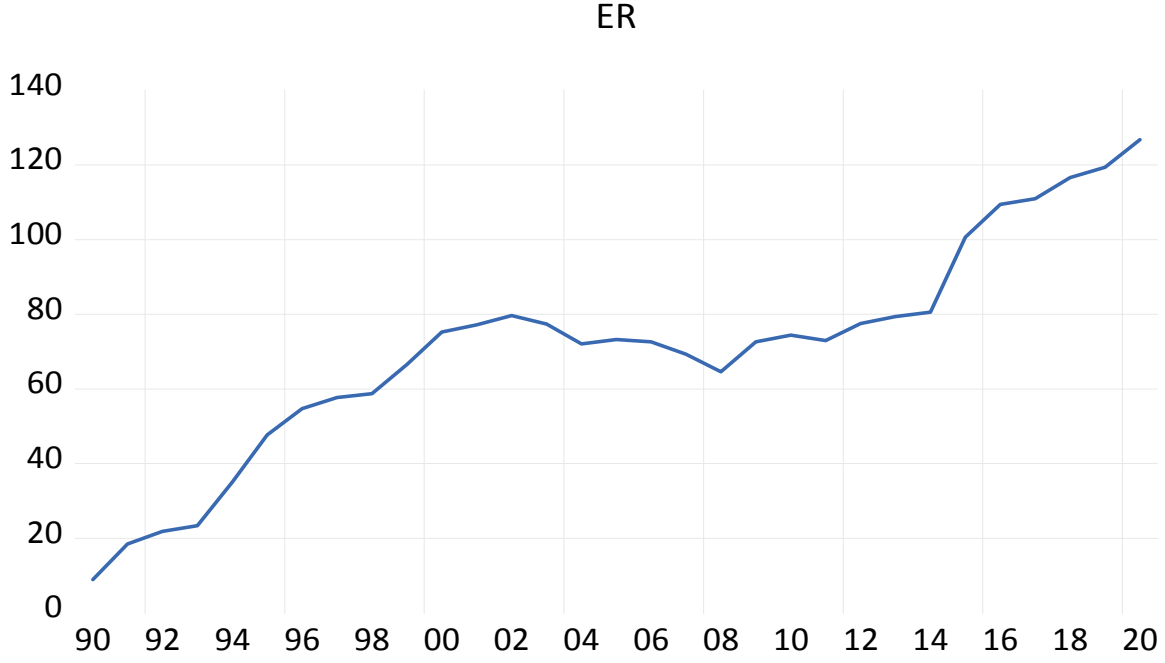

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel 2013

[1]مجلة الأثر ، لفضل سليمة ،.ياسين بوبكر، أثر تقلبات سعر النفط على سعر صرف الدينار في الإقتصاد الجزائري، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد 3، مارس 2018، ص 110 ص110

من خلال الشكل رقم 2-01 نلاحظ أنه يمكن تقسيم تطور سعر الصرف في الجزائر إلى مرحلتين :

ففي **المرحلة الاولى من (19990-1999)**: شهد الدينار الجزائري انخفاضا مقابل الدولار الامريكي في أواخر سنة 1991 وهذا بسبب الأزمة البترولية سنة 1986 ،وفي سنة 1992 قررت السلطة النقدية بتخفيض قيمة العملة الوطنية بموجب اتفاق مع صندوق النقد الدولي واستمر هدا الانخفاض الى غاية 1999

المرحلة الثانية (2000-2020) عرفت اسعار صرف الدينار الجزائري بالدولار استقرار نتيجة وهذا راجع لارتفاع اسعار البترول واستقرارها إلى غاية 2007 حيث استمر بنك الجزائر في سنة 2007 التعويم الموجه لضمان استقرار اسعار الصرف، وفي سنة 2008 انخفضت الدولار نتيجة الأزمة الاقتصادية مما ادى الى ارتفاع قيمة الدينار لينخفض سنة 2009.

عرف الدينار الجزائر استقرارا ما بين (2010-2013)استقرارا نظرا تحسن المبادلات التجارية الدولية

وفي سنة 2014 سهد استمرار تعويم العملة ما نتج عنه لامتصاص الارتدادات الازمة البترولية .

ففي **الفترة 2015-2020** تطور سعر الصرف نتيجة لغدة عوامل منها :تراجع النمو الاقتصادي ، وجائحة كورونا في القترة الاخيرة وصعف الانتاجية المحلية .

المطلب الثالث: تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

الشكل رقم (02): منحنى بياني يبين تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال فترة الدراسة

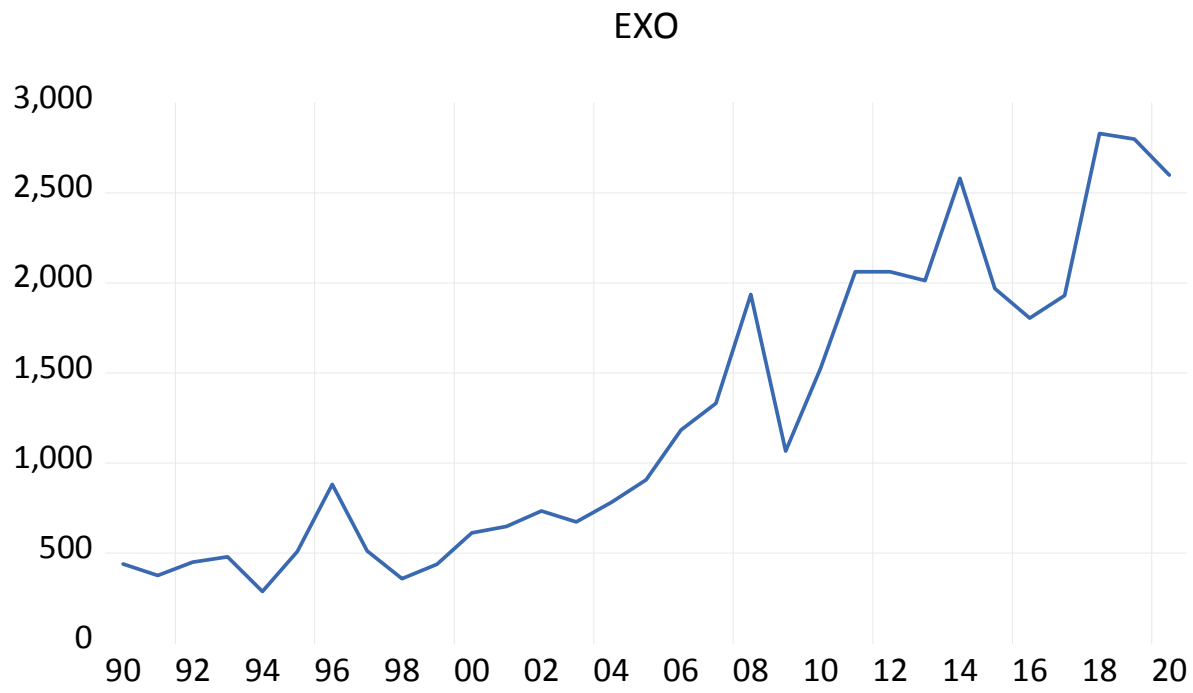

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel 2013

من خلال الشكل رقم 2-01 نلاحظ أنه يمكن تقسيم تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر إلى مرحلتين:

ففي **المرحلة الاولى من (1990-1999)**: شهد الفترة التركيز على الصادرات النفطية دون اللجوء إلى تنويع الصادرات وكانت هي السلعة الوحيدة المصدرة .

المرحلة الثانية (2000-2020) عرفت التركيز على المواد المصنعة ونصف المصنعة حيث بلغت نسبتها73% سنة 2017 من احمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات تم تليها الزيوت والمواد المشتقة ثم تليها المواد الغذائية كالتمور و المواد الخام كالفوسفات أما السلع الصناعية فكانت ضعيفة نتيجة لضعف الاقتصاد الوطني

ففي السنوات الاخيرة تراجعت قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات نتيجة لنقص الاستثمارات المحلية وتأثير جائحة كورونا لانقطاع التعاملات الخارجية وانخفاض اسعار البترول .

المبحث الثاني: الطريقة والأدوات وتحليل النتائج

من أجل دراسة العلاقة بين سعر الصرف والصادرات خارج المحروقات كان لابد أولا من التعريف بالطريقة والادوات المستخدمة وذلك على النحو التالي

المطلب الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة والاختبارات المستخدمة.

أولا: المتغيرات.

1) **سعر الصرف (ER)**: وهو يمثل سعر الصرف الرسمي الذي تحدده السلطات الوطنية أو لسعر محدد في سوق الصرف المقررة طبقا للقانون؛[1]
2) **الاستثمار المحلي (INV)**: ويقصد الفارق بين رأس المال الثابت والاستثمار الأجنبي المباشر؛
3) **الانفاق الحكومي (G)**: هي المبالغ النقدية التي تنفقها الدولة أو السلطات الإدارية المختصة بهدف اشباع حاجة عامة؛
4) **الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)**: ويمثل حجم التدفقات الواردة من الاستثمارات إلى القطر المضيف.

ثانيا: الاختبارات المستخدمة.

1) **نموذج الانحدار الذاتي (ARDL)**: يستخدم هذا الأسلوب لاختبار جودة العلاقة الطويلة الاجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في إطار نموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع؛
2) **اختبار التوزيع الطبيعي (Normality Test):** يستعمل هذا الاختبار من أجل التحقق من أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي؛
3) **اختبار الاستقرارية (السكون) جذر الوحدة (The Unit Root):** وهو شرط من شروط التكامل المشترك، يهدف هذا الاختبار إلى فحص خصائص السلاسل الزمنية فإذا كان هناك استقرارية في المتغيرات فإن العلاقة بينهما تكون منطقية، وإذا كانت المتغيرات غير مستقرة فإن العلاقة تكون زائفة؛
4) **الأداة Urall**: هي أداة تمكننا من إجراء إختبار جذر الوحدة على عدة سلاسل وإجراء اختبارين معا (ADF-PP) في نفس الوقت.
5) **اختبار التكامل المشترك**: ويستخدم للكشف عن وجود التكامل المشترك بين متغيرات النموذج؛
6) **الاختبارات التشخيصية (الارتباط الذاتي، عدم التجانس، استقرارية النموذج):**

[1] Philippe AVOYO, Finance_Appliquée », DUNOD, paris, 1993, p53

- **الارتباط الذاتي (LM Test):** يتم الاستعانة بهذا الاختبار لمعرفة مدى استقرارية النموذج المقدر خلال فترة زمنية معينة؛
- **اختبار عدم التجانس (ARCH)**: الهدف من هذا الاختبار هو معرفة إذا كان هناك ارتباط بين مربعات البواقي، وهو يعتمد على مضاعف لاغرانج؛
- **اختبار استقرارية النموذج (CUSUM & CUSUM of Squares):** يستخدم هذا الاختبار في حالة وجود تغيير هيكلي؛

7) **اختبار Ramsey RESET:** يتعلق هذا الاختبار بمدى ملائمة الصيغة الخطية لبيانات الدراسة.

المطلب الثاني: تقدير وتحليل النتائج:

أولا: الطريقة والأدوات:

1) البيانات ومنهجية الدراسة:

تستخدم هذه الدراسة بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري تغطي الفترة الممتدة من (1990 إلى غاية 2020)، وتم اختيار بداية الفترة نظرا للتطورات التي شهدتها هذه المرحلة فيما يخص أسعار النفط والتي تؤثر على الصادرات وعلى الواردات بتراجع إيرادات العملة الصعبة كما تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي وكذلك على الانفاق الحكومي وتطورات أسعار الصرف، حيث تم جمع البيانات من قاعدة بيانات البنك الدولي (world bank,2020) وتم تكملة البيانات الناقصة من مصادر أخرى.

أما منهجية الدراسة فتماشيا مع التوجهات الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية، والتي تجعل من العلاقات الاقتصادية قابلة للقياس والتحليل الكمي، فإننا سنقوم باستخدام نموذج الانحدار الخطي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) بغرض دراسة تأثير تغيرات وتطورات المتغيرات باستخدام برنامج (EViews.12).

2) نموذج الدراسة:

لدراسة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، نستخدم نموذج انحدار خطي لدراسة دالة النمو الاقتصادي التي نود اختبارها عبر هذه الدراسة، والتنبؤ بقيم متغيراتها حيث تحمل الشكل الرياضي العام التالي:

$$EXO = f(ER, FDI, INV, G) \dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

أما الشكل القياسي للنموذج، فهو كما يلي:

$$EXO_t = c + \beta_1.ER_t + \beta_2 FDI_t + \beta_3 INV_t + \beta_4 G_t + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots (02)$$

1.2/ تقدير نموذج الدراسة:

إحصائيا اعتمدنا بيانات البنك الدولي (World Bank, 2020).

ونتيجة لعدم تجانس بيانات السلاسل الزمنية، حيث أن السلاسل (الاستثمار المحلي، الصادرات خارج قطاع المحروقات) مقدرة بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010، أما الانفاق الحكومي فقدر بالأسعار الثابتة للعملة المحلية، وسعر الصرف مقدر بالعملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي متوسط الفترة، وبالتالي فإننا نتعامل مع اللوغاريتم الطبيعي لهذه السلاسل، حيث إن السلاسل التي ستشملها الدراسة هي:

$$LnEXO_t = C + \beta_1.LnER_t + \beta_2 LnFDI_t + \beta_3 LnINV_t + \beta_4 LnG_t + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots (03)$$

حيث:

c: معامل الكفاءة الذي يعكس قيمة الناتج المحلي الإجمالي بصورة مستقلة عن التغيرات في المتغيرات المستقلة؛

ε : مقدار الخطأ، والذي يعبر عن بقية المؤشرات من غير المتغيرات المدرجة في النموذج، والتي تؤثر الصادرات خارج قطاع المحروقات (EXO)؛

$\beta_1 \dots . \beta_6$: معلمات النموذج.

3) متغيرات الدراسة:

1.3/ المتغير التابع: الصادرات خارج قطاع المحروقات (EXO)؛

2.3/ المتغيرات المستقلة: وتتمثل في العناصر المؤثرة في الصادرات وهي كما يلي:

- (ER) سعر الصرف؛
- (FDI) الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- (INV) الاستثمار المحلي؛
- (G) الانفاق الحكومي؛

سنوات الدراسة

السنوت	الصادرات غير النفطية مليون دولار
1990	439,00
1991	375,00
1992	449,00
1993	479,00
1994	287,00
1995	509,00
1996	881,00
1997	511,00
1998	358,00
1999	438,00
2000	612,00
2001	648,00
2002	734,00
2003	673,00
2004	781,00
2005	907,00
2006	1184,00
2007	1332,00
2008	1937,00
2009	1066,00
2010	1526,00
2011	2062,00
2012	2062,00
2013	2014,00
2014	2582,00
2015	1969,00
2016	1805,00

2017	1930,00
2018	2830,00
2019	2.800
2020	2.600

ثانيا: النتائج ومناقشتها:

1) اختبار التوزيع الطبيعي:

من أهم الشروط قبل بداية عملية التقدير، هو ضرورة اختبار التوزيع الطبيعي (Normality Test) لبواقي تقدير النموذج، ذلك من خلال إجراء ما يعرف باختبار (Jarque & Bera,1987) عبر قراءة مخرجات برنامج Eviews.12، ومن هذه المخرجات تأكد لنا قبول الفرض العدم (H_0) الذي يؤكد التوزيع الطبيعي للبواقي، باعتبار أن قيمة احتمالية (Jarque-Bera) بلغت (Probability=0.693024) وهي أكبر من مستوى المعنوية المفترض (5%)، كما أن قيمة اختبار (Jarque & Bera) بلغت (0.733382)، الشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (03): شكل بياني يبين قيمة احتمالية (Jarque-Bera) وقيمة اختبار (Jarque & Bera):

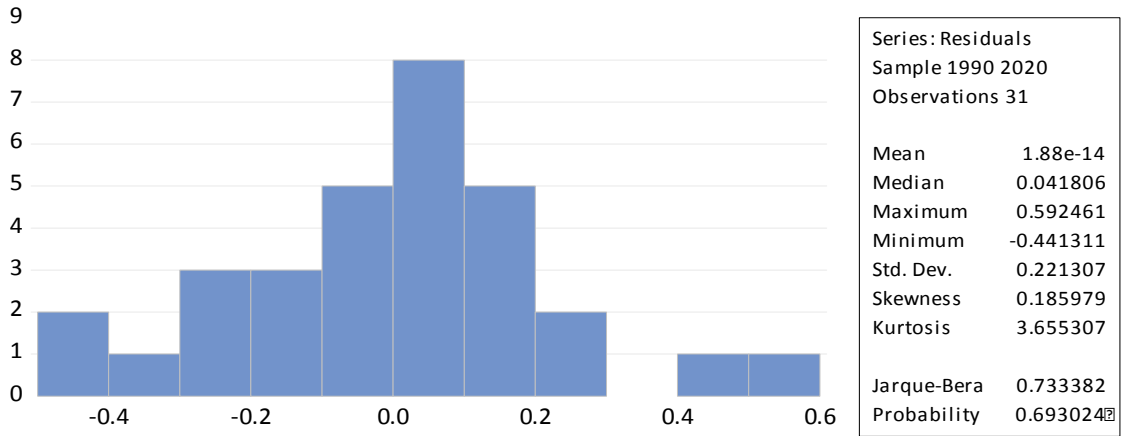

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

2) اختبار الاستقرارية (السكون) (جذر الوحدة The Unit Root Test):

لتفادي الانحراف الزائف كما أشار لذلك كل من (Granger & Newbold, 1974)، ومن أجل تحديد طريقة التقدير المناسبة، لابد من إجراء اختبارات "جذر الوحدة" (Unit Root Test)، حيث تعاني غالبية السلاسل الزمنية من هذا الانحراف الزائف كما أشار لذلك كل من (Nelson & Plosser,1982) و[1](Peter,1986).

ولتحليل خصائص السلاسل الزمنية الأحادية المستعملة في الدراسة يجب التأكد من استقرارها باستخدام اختبار الاستقرارية، وفي حالة عدم استقرارها نلجأ إلى استخدام الجذر الأحادي الصاعد لكل متغيرة على حدى، وذلك باستخدام برنامج EViews.12، بغرض حل إشكالية الانحدار الزائف من خلال الاعتماد على اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) عن طريق استخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF: Augmented Dickey-Fuller test statistic) واختبار فليب بيرون (PP: Phillips & Perron) لاختبار مدى استقرارية السلاسل الزمنية أو عدم احتوائها على جذر الوحدة، وذلك بمقارنة القيمة الجدولية مع القيمة (T) المحسوبة، فإذا كانت القيمة الجدولية أكبر من قيمة (T) المحسوبة (بالقيمة المطلقة) فإن ذلك يعني عدم استقرار المتغير والعكس صحيح، بحيث :

H_0: الفرضية الصفرية، احتواء السلسلة الزمنية للمتغير على جذر الوحدة، أي أنها غير مستقرة.

H_1: الفرضية البديلة، عدم احتواء السلسلة الزمنية للمتغير على جذر الوحدة، أي أنها مستقرة.

القيم الحاسمة T لاختبار الفرضية العدمية في كل اختبارات السابقة تعتمد على قيم[2] MacKinnon (1996).

وقد تم استعمال الأداة[3](urall). لبرنامج (EViews.12) والتي تمكن من إجراء اختبار جذر الوحدة على عدة سلاسل وإجراء اختبارين معا (ADF, PP) في نفس الوقت وإخضاع المتغيرات لثلاث اختبارات فرعية (نموذج بثابت، نموذج بثابت واتجاه عام، نموذج بدون ثابت وبدون اتجاه عام)، وتلخيص النتائج في ملف واحد سهل القراءة والمعالجة، وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول التالي:

[1] Nelson, C., & Plosser, C. (1982). **Trends and Random Walks in Macroeconomic Time Series: Some Evidence and Implications**, Journal of Money Economics, pp. 139-162.
& Peter, P. (1986, December), **Understanding Spurious Regressions in Economics**, Journal of Econometrics, pp. 311-340.

[2] Mackinnon J.G., (1996), "**Numerical distribution functions for unit root and cointegration tests**", Journal of Applied Econometrics, 11(6), pp.601–618.

[3] Software available at: http://www.eviews.com/Addins/urall.aipz

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

أويابة صالح (2020)، **أثر عجز الميزانية على التضخم في الجزائر : دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) خلال الفترة (1980–2018)**، مجلة الباحث، المجلد 20(العدد 01)، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 01-16.

الجدول رقم (01): جدول يبين اختبار فيليب بيرون:

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)							
	At Level						
		LNER	LNEXO	LNFDI	LNG	LNINV	
With Constant	t-Statistic	-5.8221	-0.5512	-4.8404	-1.2605	-0.2541	
	Prob.	***0.0000***	***0.8671***	***0.0005***	***0.6344***	***0.9205***	
		***	n0	***	n0	n0	
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.4011	-4.0382	-4.8344	-2.0693	-2.6902	
	Prob.	***0.0007***	***0.0181***	***0.0028***	***0.5412***	***0.2473***	
		***	**	***	n0	n0	
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.5406	2.8480	-1.1781	6.0394	1.3639	
	Prob.	***0.9666***	***0.9983***	***0.2126***	***1.0000***	***0.9532***	
		n0	n0	n0	n0	n0	
	At First Difference						
		d(LNER)	d(LNEXO)	d(LNFDI)	d(LNG)	d(LNINV)	
With Constant	t-Statistic	-6.2846	-10.1993	-25.6938	-4.3618	-4.3469	
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0001***	***0.0018***	***0.0019***	
		***	***	***	***	***	
With Constant & Trend	t-Statistic	-6.0586	-9.8669	-24.8618	-4.2962	-4.1629	
	Prob.	***0.0001***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0103***	***0.0140***	
		***	***	***	**	**	
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.8062	-6.0558	-23.9762	-2.7567	-4.0387	
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0076***	***0.0002***	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

الجدول رقم (02): جدول يبين ديكي فولر الموسع:

	UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)					
	At Level					
		LNER	LNEXO	LNFDI	LNG	LNINV
With Constant	t-Statistic	-6.2080	-1.0282	-4.8418	-1.2605	-1.8940
	Prob.	0.0000	0.7300	0.0005	0.6344	0.3297
		***	n0	***	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.7784	-4.1231	-4.8343	-2.1024	-2.6777
	Prob.	0.0003	0.0149	0.0028	0.5230	0.2520
		***	**	***	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	2.3180	0.9737	-0.8123	6.0394	1.6393
	Prob.	0.9937	0.9084	0.3553	1.0000	0.9725
		n0	n0	n0	n0	n0
At First Difference						
		d(LNER)	d(LNEXO)	d(LNFDI)	d(LNG)	d(LNINV)
With Constant	t-Statistic	-6.2846	-4.9694	-8.6325	-4.3858	-4.3752
	Prob.	0.0000	0.0004	0.0000	0.0017	0.0018
		***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-6.0586	-4.8788	-8.4709	-4.3207	-1.0741
	Prob.	0.0001	0.0029	0.0000	0.0098	0.9144
		***	***	***	***	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.8062	-6.0774	-8.7861	-2.8429	-1.8228
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0061	0.0657
		***	***	***	***	*

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

من خلال مخرجات برنامج Eviews.12 المتعلقة باختبار (ADF) للكشف عن جذر الوحدة والمعروضة في الجدول السابق، نلاحظ أنه عند المستوى (At Level) فإن المتغير المستقل سعر الصرف (ER) والمتغير المستقل الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) ساكنين (مستقرين) عند مجال الخطأ (1%)، أما المتغير التابع الصادرات خارج قطاع المحروقات (EXO) والمتغيرات المستقلة الأخرى وهي الاستثمار المحلي (INV) والانفاق الحكومي (G) فإنها غير ساكنة أي غير مستقرة، وهو ما يفضي إلى النتيجة الإحصائية التي مفادها أن النموذج غير ساكن عند المستوى، ما يستلزم اختبار سكونه عند الفرق الأول (At First Difference)، وهو الاختبار الذي أكد رفض الفرض العدم (H_0) القائل بوجود جذر الوحدة، وقبول الفرض البديل (H_1) القاضي بعدم وجود جذر الوحدة عند الفرق الأول،

وهي نفس النتيجة التي أثبتها اختبار (PP) الذي استحدثه (Phillips & Perron,1988)، والذي يختلف عن اختبار (ADF) بكونه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق.

3) اختبار التكامل المشترك:

يحدد التكامل المشترك الأثر الطويل الأجل بين المتغيرات، وتوجد عدة طرق لإجراء اختبار التكامل المشترك، ولكل منها شروطها وحدودها، وسوف نقوم بإجراء اختبار التكامل المشترك من خلال أسلوب اختبار الحدود (F-Bounds Test) المطور من طرف (Pesaran, & Shin, & Smith,2001).

وبعد قراءة مخرجات برنامج EViews.12 تأكد رفض الفرض العدم (H_0) القائل بعدم وجود تكامل مشترك، وقبول الفرض البديل (H_1) الذي يؤكد وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، أي وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات التي يتكون منها النموذج، وهذا يعني أن المتغيرات تتحرك في نفس الاتجاه في الأجل الطويل، باعتبار أن القيمة المحسوبة (F-statistic= 8.388326) أكبر من القيمتين الجدولية للحد الأعلى ($I_{(1)}$ =4.223) و($I_{(1)}$ =5.84) عند مستوى الدلالة (signif=5%) و(signif=1%) على التوالي كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (03): يبين أسلوب اختبار الحدود (F-Bounds Test):

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	8.388326	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Actual Sample Size	29		Finite Sample: n=35	
		10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

4) الاختبارات التشخيصية (الارتباط الذاتي، عدم التجانس، استقرارية النموذج):

1.4/ اختبار مشكل الارتباط الذاتي: والذي سنكشف عليه باستخدام اختبار مضاعف لاغرانج LM Test (Lagrange Multiplier)، ومن خلال مخرجات برنامج EViews.12 حيث تبين ما يلي:

قيمة احتمالية (Prob.F(1,25) =0.6535)، أكبر من مستوى المعنوية المفترض (5%)، أي أن احتمالية F غير معنوية، ما يعني قبول الفرض العدم (H_0) القائل بعدم وجود مشكل الارتباط الذاتي، ورفض الفرض البديل (H_1) القائل بوجود مشكل الارتباط الذاتي، أي أن تباين الأخطاء متجانس ولا يوجد اختلاف تباين، كما هو في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): يبين اختبار مضاعف لاغرانج:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag			
F-statistic	0.206408	Prob. F(1,25)	0.6535
Obs*R-squared	0.253850	Prob. Chi-Square(1)	0.6144

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

2.4/ اختبار عدم تجانس التباينات (Heteroskedasticity Test: ARCH):

من خلال مخرجات برنامج EViews.12 نلاحظ أن قيمة احتمالية الاختبار (Porob. F(1.28)= 0.7597) غير معنوية عند مستوى المعنوية (5%) ما يعني قبول الفرض العدم (H_0) القائل بوجود تجانس بين التباينات، ورفض الفرض البديل (H_1) ما يؤكد خلو النموذج المقدر من مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء.كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): يبين احتمالية اختبار (Heteroskedasticity Test: ARCH):

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.095390	Prob. F(1,28)	0.7597
Obs*R-squared	0.101856	Prob. Chi-Square(1)	0.7496

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

3.4/ اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج (Cumulative SUM):

يتحقق الاستقرار الهيكلي للنموذج عندما يقع الشكل البياني لإحصائية كل من (CUSUM) و(CUSUMSQ) داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية المفترض (5%)، وتكون المعاملات غير مستقرة إذا انتقل الشكل البياني لإحصاء الاختبارين خارج الحدود عند هذا المستوى، ويستعمل الاختبار للتأكد من خلو المعطيات في هذه الدراسة من وجود أي تغييرات هيكلية فيها، ويوضح الاختبار أمرين مهمين هما وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد (Long Run Coefficients) مع القصيرة الأمد (Short Run Coefficients)، بالإضافة إلى أن هذا الاختبار من أهم الاختبارات المستخدمة والمصاحبة لمنهجية (ARDL) المستخدمة في هذه الدراسة.

الشكل رقم (5): منحنى بياني يبين اختبار (CUSUM)

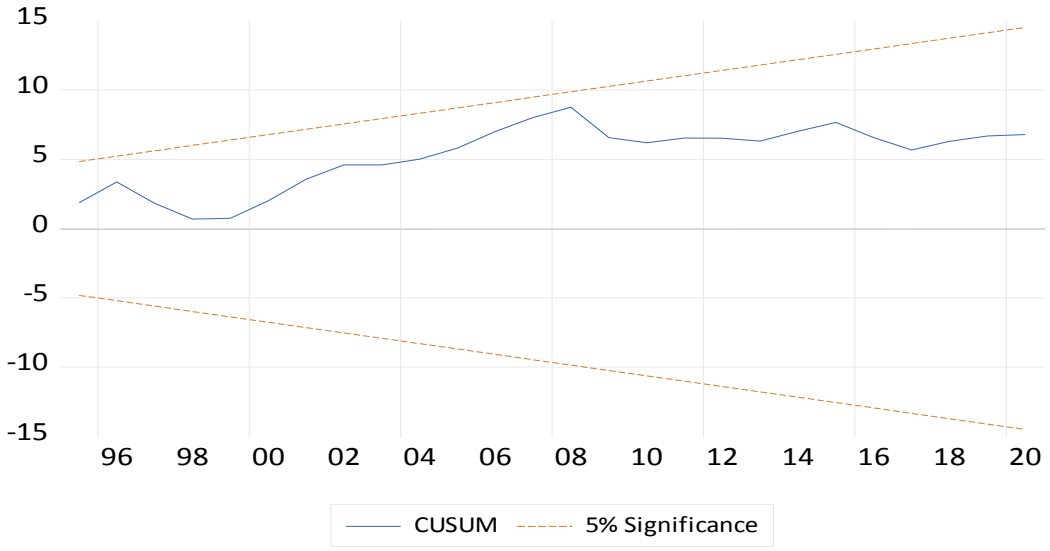

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews12

الشكل رقم (6): منحنى بياني يبين اختبار (CUSUM Of Squares)

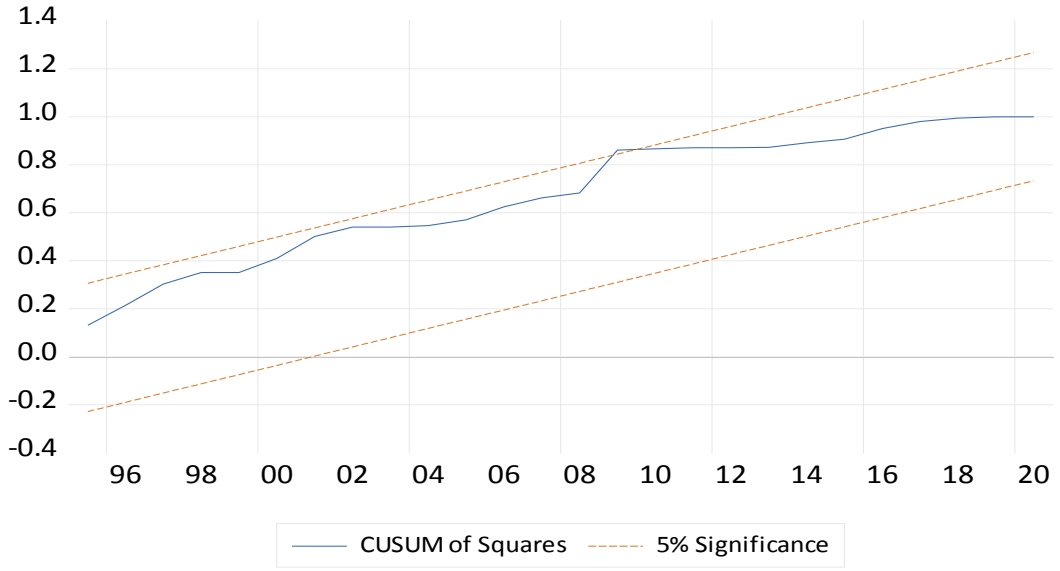

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews12

بملاحظة الشكلين الذين يبينان نتائج اختبار (CUSUMSQ & CUSUM)، يتأكد لنا استقرار متغيرات الدراسة وانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية المفترض (5%)، بالتالي ليس هناك تغيير هيكلي في البيانات المستخدمة في الدراسة، كما يتضح أيضا من هذين الاختبارين أن هناك استقرار وثبات المقدرات وانسجاما بين نتائج المعلمات عبر فترة الدراسة.

4.4/ اختبار (Ramsey RESET: Regression Error Specification Test):

والمتعلق بمدى ملائمة الصيغة الخطية لبيانات الدراسة، ومن خلال مخرجات برنامج EViews.12 نلاحظ قيمة احتمالية الاختبار (Prob.=0.6365)، أكبر من مستوى المعنوية المفترض (5%)، ما يعني قبول الفرض العدم (H_0) القائل بكون النموذج موصوف بشكل جيد، مما يعني ملائمة الصيغة الخطية لبيانات الدراسة، الجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (07): يبين نتائج اختبار Ramsey RESET Test:

Ramsey RESET Test Equation: EQ02 Omitted Variables: Squares of fitted values Specification: LNEXO LNER LNFDI LNINV LNG C			
	Value	df	Probability
t-statistic	0.478436	25	0.6365
F-statistic	0.228901	(1, 25)	0.6365
Likelihood ratio	0.282545	1	0.5950

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews12

5.4/ معامل تصحيح الخطأ (ECM: Error correction model):

من خلال مخرجات برنامج EViews.12 يمكن ملاحظة معامل التصحيح:

(Coefficient= -1.271714) سالب وهي قيمة مستوفية للشروط النظرية للمعامل، خاصة الإشارة السالبة، كما أنه محصور بين [1-,0]، ومعنوي باعتبار أن قيمة اختبار معنويته (Prob.=0.0000) أقل من مستوى المعنوية المفترض (5%)، هذه الشروط ستضمن وجود تقارب في النموذج مما يعني بشكل غير مباشر وجود علاقة طويلة المدى، وبالتالي فإن النموذج محل الدراسة يصحح الخطأ بنسبة 31.60 % خلال فترة واحدة وهي سنة كاملة، كما مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (08): يبين اختبار معامل تصحيح الخطأ Error Correction Regression:

ARDL Error Correction Regression Dependent Variable: D(LNEXO) Selected Model: ARDL(2, 1, 0, 1, 0) Case 2: Restricted Constant and No Trend Date: 05/18/22 Time: 18:58 Sample: 1990 2020 Included observations: 29 ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNEXO(-1))	0.410609	0.125122	3.281679	0.0037
D(LNER)	-0.871266	0.274704	-3.171659	0.0048
D(LNINV)	-0.252503	0.198709	-1.270719	0.2184
CointEq(-1)*	-1.271714	0.160332	-7.931737	0.0000
R-squared	0.713056	Mean dependent var		0.066770

Adjusted R-squared	0.678622	S.D. dependent var	0.301584
S.E. of regression	0.170969	Akaike info criterion	-0.567229
Sum squared resid	0.730758	Schwarz criterion	-0.378637
Log likelihood	12.22482	Hannan-Quinn criter.	-0.508164
Durbin-Watson stat	1.939710		

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews12

5) اختبار معنوية النموذج ومعامل الارتباط:

قبل عملية التقدير والاختبار من المهم جدا اختيار فترة الإبطاء المثلى، وطريقة (ARDL) من مميزاتها تحديد الحد الأمثل من الإبطاءات الزمنية تلقائيا من بين عدد هائل من الاحتمالات، والتي يستحيل التعامل معها يدويا، وهو التقدير الذي يقدم لنا أفضل نموذج للقياس، وبالاعتماد على معيار (AIC) ومن بين 1458 نموذج تم تقديرها تم تحديد أفضل حد للإبطاء.

من خلال مخرجات برنامج EViews.12 وبقراءة إحصائية فيشر(F-statistic=43.79461)، أكبر من القيمة الجدولية، و0.000000= (Prob(F-statistic أقل من مستوى المعنوية المفترض (5%)، وبالتالي نرفض الفرض العدم (H_0) ونقبل الفرض البديل (H_1) الذي يؤكد أن النموذج ذو معنوية إحصائية، وبالتالي يمكن الاعتماد عليه في عملية التحليل الاقتصادي.

ولاختبار مدى تفسير المتغيرات المستقلة وتأثرها على المتغير التابع الناتج المحلي الاجمالي (LnGDP)، نستعمل معامل التحديد $\bar{R}^2$ المعدل (Adjusted R-squared)، حيث بلغت (0.924397) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر بنسبة (92.43%) تغيرات الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر والنسبة المتبقية تفسرها متغيرات أخرى لم تدرج في هذا النموذج. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (09): يبين مدى تفسير وتأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع:

Dependent Variable: LNEXO				
Method: ARDL				
Date: 05/18/22 Time: 18:06				
Sample (adjusted): 1992 2020				
Included observations: 29 after adjustments				
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (2 lags, automatic): LNER LNFDI LNINV LNG				
Fixed regressors: C				
Number of models evalulated: 162				
Selected Model: ARDL(2, 1, 0, 1, 0)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LNEXO(-1)	0.138895	0.165773	0.837863	0.4120
LNEXO(-2)	-0.410609	0.174635	-2.351248	0.0291
LNER	-0.871266	0.549442	-1.585730	0.1285
LNER(-1)	0.919119	0.484142	1.898449	0.0722
LNFDI	-0.000300	0.005567	-0.053978	0.9575
LNINV	-0.252503	0.273949	-0.921717	0.3677
LNINV(-1)	0.779256	0.314012	2.481611	0.0221
LNG	1.125231	0.883772	1.273214	0.2175
C	-36.12580	19.52701	-1.850043	0.0791
R-squared	0.945998	Mean dependent var		6.961693
Adjusted R-squared	0.924397	S.D. dependent var		0.695189
S.E. of regression	0.191149	Akaike info criterion		-0.222402
Sum squared resid	0.730758	Schwarz criterion		0.201931
Log likelihood	12.22482	Hannan-Quinn criter.		-0.089506
F-statistic	43.79461	Durbin-Watson stat		1.939710
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews12

6) نتائج تقدير النموذج والقراءة الاقتصادية:

بالنسبة لاختبار معنوية معلمات النموذج، ومن خلال مخرجات برنامج EViews.12، نلاحظ أنه عند مستوى المعنوية (5%) في الأجلين القصير والطويل تبين أنه:

- **في الأجل الطويل:** تتمثل معادلة التكامل المشترك في الأجل الطويل فيما يلي:

$$LnEXO = (0.0376^{*}LnER - 0.0002^{*}LnFDI + 0.4142^{*}LnINV + 0.8848^{*}LnG - 28.4072)$$

من خلال مخرجات برنامج EViews.12 في المدى الطويل والممثلة في الجدول التالي:

الجدول رقم (10): جدول يبين احتماليات المتغيرات في الاجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNER	0.037628	0.161959	0.232334	0.8186
LNFDI	-0.000236	0.004371	-0.054055	0.9574
LNINV	0.414207	0.193359	2.142172	0.0447
LNG	0.884815	0.609895	1.450766	0.1623
C	-28.40717	12.36236	-2.297876	0.0325

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews12

نلاحظ عند مستوى المعنوية (5%)، أن المتغير المستقل (الاستثمار المحلي) اكتسب احتمالية معنوية ذات دلالة إحصائية، وسعر الصرف (LnER)، ليس ذو دلالة إحصائية باعتبار أن احتماليتها بلغت: (Prob=0.8186) وهي أكبر من مجال الخطأ المسموح به، ما يعني أنه لا يمكن الاعتماد عليها في التحليل الاقتصادي في الأجل الطويل، كما أن المتغيرات المستقلة (الاستثمار الأجنبي المباشر، الانفاق الحكومي) ليست ذو دلالة إحصائية ولا يمكن الاعتماد عليها كمتغيرات مفسرة للصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر في الاجل الطويل.

- **في الأجل القصير:**

احتمالية المتغير المستقل الاستثمار المحلي (LnINV) دون إبطاء بلغت (Prob=0.2184) وهي أكبر من مجال الخطأ المسموح به، مما يعني أنها ليست ذو دلالة إحصائية وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها في التحليل الاقتصادي كمتغير مفسر للصادرات خارج قطاع المحروقات في الأجل القصير؛

أما احتمالية سعر الصرف (LnER) دون إبطاء فقد بلغت (Prob=0.0048) وهي أصغر من مجال الخطأ المسموح به، مما يعني أنها ذو دلالة إحصائية بالتالي يمكن الاعتماد عليها في التحليل الاقتصادي كمتغير مفسر للصادرات خارج قطاع المحروقات، حيث توجد علاقة عكسية في الأجل القصير بين سعر الصرف

خاتمـــــــــة

من خلال دراستنا إلى موضوع أثر سياسات سعر الصرف على ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر تبين لنا أن سعر الصرف يكتسي أهمية بالغة في الاقتصاد، نظرا لتأثيره على مختلف المؤشرات الاقتصادية ، ويعد تنوع ا الصادرات خارج قطاع المحروقات أحد أهم هذه المؤشرات الاقتصادية كونه يقيس مدى تطور ونمو الاقتصاد الوطني .لذا أولت الجزائر أهمية بالغة للموضوع فاتخذت العديد من الاجراءات التي هدف بها الى تنويع صادراتها الغير نفطية بغرض تحقيق النمو والازدهار الاقتصادي، وقد جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على أثر تغير سعر صرف الدينار على الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر وكان من بين أهم النتائج المتوصل إليها ما يلي:

النتائج القياسية: تم التوصل إلى عدة نتائج في الجانب القياسي خلال دراستنا لأثر سياسات سعر الصرف على ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر وتتمثل فيما يلي:

- تشير النتائج القياسية إلى عدم وجود علاقة في الاجل الطويل بين سعر الصرف والصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)، لأن سعر الصرف ليس ذو دلالة إحصائية باعتبار أن احتماليته فاقت مجال الخطأ المسموح به، ما يعني أنه لا يمكن الاعتماد عليه في التحليل الاقتصادي؛
- أشارت النتائج القياسية إلى وجود علاقة طردية في الأجل الطويل بين الاستثمار المحلي والصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)، حيث كلما ارتفع الاستثمار المحلي بنسبة مئوية واحدة زادت الصادرات خارج قطاع المحروقات بنسبة 0.4114207 %؛
- كما أشارت النتائج إلى عدم وجود علاقة في الأجل الطويل بين كل من (الاستثمار الأجنبي المباشر، الانفاق الحكومي) والصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال فترة الدراسة، لأن احتماليتيهما فاقت مجال الخطأ المسموح به ما يعني أنهما ليسا ذو دلالة إحصائية ولا يمكن الاعتماد عليهما في التحليل الاقتصادي؛
- أشارت النتائج القياسية إلى وجود علاقة عكسية سالبة في الأجل القصير بين سعر الصرف والصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال فترة الدراسة، حيث بلغت احتمالية سعر الصرف دون ابطاء 0.0048 ما يعني أنها ذو دلالة إحصائية فكلما ارتفع سعر الصرف بنسبة مئوية واحدة تنخفض الصادرات خارج قطاع المحروقات بنسبة 0.871226%-؛

- كما أشارت النتائج إلى عدم وجود علاقة في الأجل القصير بين الاستثمار المحلي والصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال فترة الدراسة، حيث كانت احتمالية الاستثمار المحلي أكبر من مجال الخطأ المسموح به، ولا يمكن الاعتماد عليها في التحليل الاقتصادي لأنها ليست ذو دلالة إحصائية.

الاقتراحات والتوصيات:

- دعم الدولة للتنويع الصادرات خارج القطاع النفطي أصبح أكثر من ضرورة ملحة.

- على الدولة اجراء اصلاحات اقتصاديه جدرية من جميع النواحي وأولها إصلاح القطاع المالي والنظام المصرفي واستغلال الامكانيات الاقتصادية الهائلة المتاحة لها في مجال الصناعة والزرعة.

- إصلاح هيكل حوافز التصدير واعتماد استراتيجية واضحة لترقية الصادرات خارج المحروقات في القطاعات الاقتصادية التي تملك فيها الجزائر مزايا نسبية كقطاع السياحة، الفلاحة ا ولصناعات التحويلية.

ثالثا: آفاق الدراسة

ختاما للموضوع نرى أنه من أجل إفادة غيرنا والتوسع للبحث في الموضوع فإنه يمكن التطرق إلى:

- تأثير سعر الصرف على الناتج المحلي والانفاق الحكومي

- تأثير سعر الصرف على الاستثمار المحلي والاجنبي

المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ المعاجم

- أحمد خليل خليل، معجم المصطلحات الاقتصادية، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1997

ب–الكتب:

- توفيق محمد عبد المحسن، التسويق وتدعيم القدرة التنافسية للتصدير، القاهرة، دار النهضة العربية،1997 ،
- جاسم محمد، التجارة الدولية، دار زهران للنشر و التوزيع، 2013،
- جعفر عبد الله موسى إدريس، الإدارة الإستراتيجية، دار ناشرون ومكتبات خوارزم العلمية ، الطبعة الأولى ، 2013 .
- حمدي عبد العظيم، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة، دار زهراء الشرق، القاهرة، 1998.
- زكي رمزي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1989 .
- سامي عقيقي قاسم، دراسات في الاقتصاد الدولي والتجاري الدولية، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، الكتاب الثاني، الدار المصرية اللبنانية، 2005.
- شمعون شمعون – البورصة (بورصة الجزائر)، دار الأطلس للنشر والتوزيع 1994.
- شير محمد عطية، القاموس الاقتصادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1996
- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي ، سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية(نظرية و تطبيقات)، دار صفاء للنشر التوزيع،الأردن،2011.
- عبد العزيز يرنه، تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر، خلال فترة 1999-2014، مذكرة ماستر، تخصص تجارة ومالية دولية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015-2016.
- عبد المجيد قدي- المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية– ديوان المطبوعات الجامعية.الجزائر. 2004/2003
- عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي "دار مجدلاوي للنشر – الطبعة الثانية – عمان الأردن 2002.
- علي سعد محمد داود، الإدارة المالية الدولية، دار التعلم الجامعية، الإسكندرية، 2011.
- فريد النجار ، التصدير المعاصر والتحالفات الإستراتيجية ، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2008 .

- فؤاد مصطفى محمود، التصدير والاستيراد علميا وعمليا، دار النهضة العربية، القاهرة، ط3، 1993.
- لحلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة الحسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2012.
- لعلاوي عمر، تشخيص التصدير بالمؤسسة وتحليل البيئة الخارجية ودورها في تحديد إستراتيجية غزو الأسواق ، الملتقى العربي الخامس في التسويق الدولي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، تونس2007.
- محمد بن دليم القحطاني، كيف يمكن التعرف على مدى جاهزية المؤسسات العربية لتصدير منتجاتها إلى الأسواق العالمية، الملتقى العربي الخامس في التسويق الدولي، المنعقد في تونس2007 ،المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- محمد عبد المنعم عفر واحمد مصطفى فريد، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999،
- محمد كمال الحمزاوي، سعر الصرف الاجنبي، منشاة المعارف، الاسكندرية، مصر، 2004،
- محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ط2، 1997
- محمود يونس، مقدمة في نظرية التجارة الدولية، الدار الجامعية، بيروت، 1987،
- مصطفى محمود فؤاد، التصدير والاستيراد علميا وعمليا، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1993 ،
- نعيمي فوزي وفراس عبد الحكيم، التجارة الدولية : دروس في قانون الأعمال الدولي، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، أكتوبر ، 1999.

ج- المجلات والجرائد والدوريات العلمية

- أويابة صالح،أثر عجز الميزانية على التضخم في الجزائر : دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) خلال الفترة (1980-2018)، مجلة الباحث، المجلد 20(العدد 01)، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة2020.
- صاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث، عدد 2002/1 ، ج ورقلة ،
- عبد الحق بوعتروس، أثر تغير سعر الصرف على أألسعار المحلية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد9 ،جامعة قسنطينة، الجزائر،2000،
- عبد الحميد مرغيت، بقة الشريف، نحو سياسة سعر صرف تستجيب لمتطلبات ترقية الصادرات خارج المحروقات وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة البشائر، العدد 1، سبتمبر 2014.
- عبود زرقين، تعزيز الصناعات ص،وم، في السياسة الصناعية الجزائرية، مجلة الاقتصاد، العدد01/17،ج الجزائر،2008،

- لفضل سليمة ،.ياسين بوبكر، مجلة الأثر ، أثر تقلبات سعر النفط على سعر صرف الدينار في الإقتصاد الجزائري، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد 3، مارس 2018،
- وليد عبد اللطيف النصف، أهداف سعر الصرف، جريدة القبس، يومية،العدد14311،نشر في 18/أوت/2011

المذكرات رسائل التخرج

- إلهام أيت بن اعمر بن عجال، آليات تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات واقع وآفاق، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير خصم نقود ومالية، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2016،
- بن جلول خالد، اثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي ، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 2008، 2009،
- بولعلام سميرة ، أثر تطور الصادرات على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائي، 2001،
- حمشة عيد الحميد، دور تحرير التجارة في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة 2012/2013،
- زغاد مرزاق واخرون، ترقية الصادرات خارج المحروقات، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية ، زيان عاشور جامعة الجلفة ، دفعة 2012/،2013
- لقلة براهيم، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تقود ومالية ، غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009
- مريم قد، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2013، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016،

المواقع الالكترونية

- Software available at: http://www.eviews.com/Addins/urall.aipz

المراجع الاجنبية:

- Peter, P. (1986, December), Understanding Spurious Regressions in Economics, Journal of Econometrics
- BENASSY. A) (, " comment se fixent les Taux de changes : un bilan " economie et prévision N° 1993 107,
- J. Zambujal-Oliveira Miguel Faria e Castro, Mapping a country's competitive position: a real exchange rate approach, Studies in Economics and Finance, Vol. 28 Iss 3,2011 ,
- KADA AKACEM, comptabilities, nationale, opu, ALGER, 1990, Mackinnon J.G., (1996), "Numerical distribution functions for unit root and cointegration tests", Journal of Applied Econometrics
- Nelson, C., & Plosser, C.. Trends and Random Walks in Macroeconomic Time Series: Some Evidence and Implications, Journal of Money Economics1982,
- Paulet (Jean-Pierre), Dictionnaire d’économie, Eyrolles, Paris, 1992,
- Philippe avoyo et autres) , "finance appliquée" paris dunod.
- Philippe AVOYO, Finance_Appliquée », DUNOD, paris, 1993,
- SILEM Ahmed Et ALBERTINI (J.M), Lexique D'économie, DALLOZ, Paris, 4éme Edition, 1992,

الملاحـــــق

الملحق 01

الملحق تقدير النموذج

Dependent Variable: LNEXO

Method: Least Squares

Date: 02/13/22 Time: 10:50

Sample: 1990 2020

Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNER	-0.105316	0.180626	-0.583060	0.5649
LNFDI	0.005020	0.005409	0.927936	0.3620
LNINV	0.213335	0.214206	0.995938	0.3285
LNG	1.601256	0.685728	2.335118	0.0275
C	-43.49657	14.03611	-3.098905	0.0046

R-squared	0.903680	Mean dependent var	6.900017
Adjusted R-squared	0.888862	S.D. dependent var	0.713077
S.E. of regression	0.237721	Akaike info criterion	0.111256
Sum squared resid	1.469299	Schwarz criterion	0.342544
Log likelihood	3.275534	Hannan-Quinn criter.	0.186650
F-statistic	60.98341	Durbin-Watson stat	1.814496
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق 03

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag

F-statistic	0.206408	Prob. F(1,25)	0.6535
Obs*R-squared	0.253850	Prob. Chi-Square(1)	0.6144

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: Least Squares

Date: 05/18/22 Time: 10:29

Sample: 1990 2020

Included observations: 31

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNER	0.002235	0.183513	0.012181	0.9904
LNFDI	5.53E-05	0.005495	0.010068	0.9920
LNINV	0.001383	0.217573	0.006359	0.9950
LNG	-0.006935	0.696607	-0.009956	0.9921
C	0.153796	14.25937	0.010786	0.9915
RESID(-1)	0.090585	0.199385	0.454321	0.6535

R-squared	0.008189	Mean dependent var	1.88E-14
Adjusted R-squared	-0.190174	S.D. dependent var	0.221307
S.E. of regression	0.241435	Akaike info criterion	0.167550
Sum squared resid	1.457267	Schwarz criterion	0.445096
Log likelihood	3.402981	Hannan-Quinn criter.	0.258023
F-statistic	0.041282	Durbin-Watson stat	1.900597
Prob(F-statistic)	0.998913		

الملحق 03 : اختبارعدم تجانس التباينات

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.095390	Prob. F(1,28)	0.7597
Obs*R-squared	0.101856	Prob. Chi-Square(1)	0.7496

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 05/18/22 Time: 10:30

Sample (adjusted): 1991 2020

Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.051621	0.017404	2.966122	0.0061
RESID^2(-1)	-0.058353	0.188934	-0.308852	0.7597

R-squared	0.003395	Mean dependent var	0.048764
Adjusted R-squared	-0.032198	S.D. dependent var	0.079476
S.E. of regression	0.080745	Akaike info criterion	-2.130697
Sum squared resid	0.182554	Schwarz criterion	-2.037283
Log likelihood	33.96045	Hannan-Quinn criter.	-2.100813
F-statistic	0.095390	Durbin-Watson stat	1.942842
Prob(F-statistic)	0.759720		